قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
42/490	3602/ل/د2/2021م لعام 1443هـ	1443/05/22هـ الموافق 2021/12/26م
نوع الدعوى	**التصنيف**	**سبب النهائية**
مدنية	استغلال محفظة	فوات موعد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدم إلى اللجنة في تاريخ 1442/07/25هـ بصحيفة دعوى ضد الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "تم رفع شكوى لهيئة السوق المالية على الشركة المدعى عليها بشأن تسييل أسهم من محفظتنا الاستثمارية وتصرفها بالمحفظة الاستثمارية الخاصة بنا بطريقة عشوائية وغير احترافية مما تسبب لنا بخسارة كبيرة حيث تم تسييل هذه الأسهم دون الرجوع لنا وبطريقة غير نظامية ولا تطابق نظام هيئة سوق المال ولا العقد المبرم بيننا وهي كما يلي: 1 - قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,624) سهم من شركة (أ) بقيمة (14,154.15) بتاريخ 2019/12/2م. 2 - قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,673) سهم من شركة (ب) بقيمة (10,384.05) بتاريخ 2020/3/9م. 3 - قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (500) سهم من شركة (ج) بقيمة (10,494.66) بتاريخ 2020/3/9م. 4 - قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (3,000) سهم من شركة (د) بقيمة (34,362.5) بتاريخ 2020/3/9م. 5 - قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,000) سهم من شركة (هـ) بقيمة (13,373.19) بتاريخ 2020/3/9م. 6 - قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (2,000) سهم من شركة (ب) بقيمة (12,433.67) بتاريخ 2020/3/9م. 7 - قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (3,000) سهم من شركة (و) بقيمة (23,208.18) بتاريخ 2020/3/9م. 8 - قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,385) سهم من شركة (د) بقيمة (15,919.4) بتاريخ 2020/3/9م. 9 - قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (2,000) سهم من شركة (هـ) بقيمة (26,746.38) بتاريخ 2020/3/9م. 10 - قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (11,000) سهم من شركة (أ) بقيمة (82,458.01) بتاريخ 2020/3/12م. 11 - قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,000) سهم من شركة (ج) بقيمة (18,330.66) بتاريخ 2020/3/23م. 12 - قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (500) سهم من شركة (و) بقيمة (3,798.07) بتاريخ 2020/3/23م. وحيث أن هذا البيع العشوائي والغير مدروس من الشركة المدعى عليها

تسبب لي بخسارة كبيرة حيث أنها قامت ببيع الأسهم بدون النظر إلى تكلفتها وقيمتها السوقية مما تسبب بخسارة مبلغ مالي كبير من قيمة تكلفة السهم حيث كانت مجموع خسارتي تقريباً فقط من هذه العمليات العشوائية مبلغ وقدره (491,981.62) ريال (أربعمائة وواحد وتسعون ألف وتسعمائة وواحد وثمانون ريال واثنان وستون هللة) عدا خسارة المبلغ الذي تم بيعه فيه بالقيمة السوقية لحظة البيع حيث أن هذا المبلغ تم أخذه من قِبل الشركة المدعى عليها لسداد هامش التغطية بدون أي وجه حق. نأمل منكم النظر في قضيتنا المرفوعة بعين الاعتبار ونطالب بالتوضيح من الشركة المدعى عليها عن الآلية التي اعتمدت عليها بتسييل هذه الأسهم وبالتعويض عن الخسارة التي تسببت بها الشركة لنا من هذا التصرف العشوائي واللامبالاة من حجم الخسائر التي تسببوا بها علينا بسبب هذا التصرف وبإعادة كمية الأسهم التي تم التصرف بها وبيعها بدون وجه حق وإعادة المبلغ الذي تم أخذه من قبل الشركة المدعى عليها على أساس أنه مبلغ سداد هامش تغطية غير مستحق".

وتم تزويد الشركة المدعى عليها بصحيفة الدعوى في تاريخ 1442/08/01هـ، مع طلب جوابها عنها، فوردت الدائرة (اللجنة سابقًا) في تاريخ 1442/10/7 هـ مذكرة جوابية من وكيلها، جاء فيها ما نصه: "1 - وقع المدعي عقداً مع الشركة المدعى عليها اتفاقية التداول المجاني بالهامش (يشار إليها فيما بعد بـ 'الاتفاقية') حيث طلب المدعي من الشركة المدعى عليها تمويلاً بالهامش بمبلغ (700,000) ريال سعودي على المحفظة. تضمن العقد في بنده (11 -طلب زيادة الهامش) 'يمكن للشركة المدعى عليها بناءً على تقديرها أن توجه إلى العميل طلباً لاستيفاء الهامش إذا تحقق مستوى طلب زيادة الهامش المنصوص عليه في الملحق رقم (2) وفي هذه الحالة يجب على العميل خفض رصيد التسهيلات أو إيداع أصول إضافية كضمان لكي يتم استيفاء الهامش المتفق عليه خلال (5) أيام عمل'، إذاً العميل ملزم بتحقيق مستوى الهامش المتفق عليه ولكنه لم يستجيب. كما تضمن البند (12 -مستوى التصفية) 'للشركة المدعى عليها مطلق الخيار في تحديد الأصول التي تعرض للبيع، ويتعهد العميل بعدم الطعن في قرارها بهذا الشأن، ولا تتحمل الشركة المدعى عليها أي مسؤولية عن عدم ممارسة هذه الحقوق لأي سبب كان'. إذًا العميل يعلم وموافق على أحقية الشركة المدعى عليها في بيع الأسهم وفق تقديرها الخاص. كما تضمن البند (13 -تغيير مستوى التغطية المطلوب – الفقرة ح) 'وقوع أي حدث يكون في تقدير الشركة المدعى عليها من شأنه إضعاف قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية. وتوجه الشركة المدعى عليها طلب زيادة الضمان إلى العميل ويحدد هذا الطلب المهلة الزمنية (وفق تقدير الشركة المدعى عليها المطلق) التي يتعين على العميل زيادة الهامش خلالها، على أن تكون هذه المهلة لأي طلب لزيادة الهامش وفقًا للبند (11) (5) أيام عمل'. إذًا العميل يعلم ويدرك أن المهلة الممنوحة له هي (5) أيام وفقاً للفقرة السابقة. كما ورد في الملحق رقم (2 فقرة 2 – مستوى طلب زيادة الهامش) 'يمكن للشركة المدعى عليها بناء على تقديرها أن توجه إلى العميل طلباً ـ بحسب البند 16ـ لاستيفاء

الهامش إذا انخفض رأس مال العميل عن (30٪) من قيمة الأصول الضامنة في محفظة/محافظ العميل (حسب تقييم الشركة المدعى عليها الساري وفقاً للشروط المحددة لقبول الأصول كضمان التسهيلات الممنوحة)'. إذًا العميل يعلم ويدرك وفقاً للعقد بينهما أنه ملزم بتغطية الهامش المتفق عليه وهو (30٪) كحد أدنى. تضمن البند (27 -إقرارات العميل فقرة ح) 'يؤكد العميل أنه قرأ وفهم قواعد سلوكيات السوق الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية ويتعهد بالتقيد والالتزام بهذه القواعد في جميع الصفقات المنفذة مع الشركة المدعى عليها'. إذًا العميل يعلم ويدرك أن إجراءات وصفقات الشركة المدعى عليها تتم وفقاً لقواعد هيئة السوق المالية بالمملكة. ورد في الملحق رقم (3 -بيان الإفصاح عن مخاطر التداول بالهامش بناءً على متطلبات هيئة السوق المالية - فقرة 2 و4) "يمكن للشركة المدعى عليها تنفيذ بيع قسري للأوراق المالية في حسابك/حساباتك، إذا انخفضت قيمة الأسهم في حسابك إلى أقل من نسبة هامش الضمان المطلوبة، أو نسبة هامش الضمان الأعلى التي تطبقها الشركة المدعى عليها، يمكن للشركة المدعى عليها بيع الأوراق المالية الموجودة في أي من حساباتك لديها لتغطية العجز في الهامش المحدد. وستكون وحدك مسؤولاً أيضاً عن أي عجز في الحساب بعد البيع." وهذا ما عملت به الشركة المدعى عليها عند قيامها ببيع الأسهم مع التأكيد أن هذا الملحق يتماشى مع متطلبات هيئة السوق المالية. 2 - بتاريخ 2019/11/25م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (29٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلب منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع الشركة المدعى عليها. ظلت نسبة التغطية لمحفظة المدعي منخفضة في مرحلة استدعاء الهامش التغطية لمدة (5) أيام عمل وكانت الشركة المدعى عليها ترسل إشعارات الاستدعاء بشكل يومي ولم يتخذ المدعي أي إجراء لتجاوز نسبة التغطية لمحفظته الحد الأدنى من التغطية المطلوبة حسب الاتفاقية. نظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب الشركة المدعى عليها بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، قامت الشركة المدعى عليها بتاريخ 2019/12/02م ببيع (1,624) سهم من أسهم المدعي في شركة (أ) بقيمة (14,154.07) ريال سعودي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة. 3 - بتاريخ 2020/03/08م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (26٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلبت منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع الشركة المدعى عليها. بتاريخ 2020/03/09م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (19٪). نظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب الشركة المدعى عليها بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، قامت الشركة المدعى عليها

ببيع جزء من أسهم المدعي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة وفقاً للتفصيل التالي:

تاريخ العملية	رقم الأمر	رمز الشركة	الكمية	القيمة	السعر	نسبة تغطية الهامش قبل عملية التسييل
09-03-2020	- - -	- - -	1,673	10,395.83	6.214	(19%)
09-03-2020	---	- - -	500	10,500.00	21	(20%)
09-03-2020	- - -	- - -	3,000	23,227.18	7.742	(21%)
09-03-2020	- - -	- - -	2,000	12,450.00	6.225	(20%)
09-03-2020	- - -	- - -	1,000	13,380.00	13.38	(20%)
09-03-2020	- - -	- - -	2,000	26,760.00	13.38	(23%)
09-03-2020	- - -	- - -	1,385	15,948.88	11.515	(22%)
09-03-2020	- - -	- - -	3,000	34,500.00	11.5	(19%)
TOTAL				**147,161.89**		

4 - بتاريخ 2020/03/10م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (29٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلب منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع الشركة المدعى عليها. بتاريخ 2020/03/11م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (27٪) وكانت الشركة المدعى عليها ترسل إشعارات الاستدعاء بشكل يومي ولم يتخذ المدعي أي إجراء لتجاوز نسبة التغطية لمحفظته الحد الأدنى من التغطية المطلوبة حسب الاتفاقية. 5 - بتاريخ 2020/03/12م، انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (23٪). نظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب الشركة المدعى عليها بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، قامت الشركة المدعى عليها ببيع (11,000) سهم من أسهم المدعي في شركة (أ) بقيمة (82,500) ريال سعودي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة. 5 - بتاريخ 2020/03/16م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (27٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلب منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع الشركة المدعى عليها. ظلت نسبة التغطية لمحفظة المدعي منخفضة في مرحلة استدعاء الهامش التغطية لمدة (5) أيام عمل وكانت الشركة المدعى عليها ترسل إشعارات الاستدعاء بشكل يومي ولم يتخذ المدعي أي إجراء لتجاوز نسبة التغطية لمحفظته الحد الأدنى من التغطية المطلوبة حسب الاتفاقية. نظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب الشركة المدعى عليها بتعزيز المحفظة أو تسييلها

للمحافظة على هامش التغطية النظامي، قامت الشركة المدعى عليها بتاريخ 2020/03/23م ببيع (500) سهم من أسهم المدعي في شركة (و) بقيمة (3,850) ريال سعودي وبيع (1,000) سهم من أسهم المدعي في شركة (ج) بقيمة (18,340) ريال سعودي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة. بناءً على ما سبق عرضه وتقريره أعلاه من إخلال المدعي بالتزاماته التعاقدية ولإقراره بنفي المسؤولية عن الشركة المدعى عليها، ونظراً لانعدام أركان المسؤولية الموجبة للتعويض (الخطأ – الضرر – العلاقة السببية) وعدم قيامها بأي وجه من الوجوه بحق الشركة المدعى عليها، وبالتالي عدم وجود مسوغ شرعي ونظامي لاستحقاق التعويض، لاسيما مع التزام الشركة المدعى عليها بأحكام الاتفاقية ونظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية وقواعد السلوك ومراعاة الأصول والأعراف السائدة في الأسواق المالية وإخلال المدعي بالتزاماته التعاقدية تجاه الشركة المدعى عليها، فلا وجه لما تقدم به المدعي من طلبه بالتعويض ولا سند له. • الطّلبات: أولاً: بشكل أصلي/ الحكم برد الدعوى لما هو موضح بالأسباب بعاليه. ثانياً: الحكم للمدعى عليها بأتعاب المحاماة البالغة (150,000) ألف ريال لإلجائها لهذه الدعوى وتضررها مع سلامة موقفها الواضح والجليّ لما هو موضح في الأسباب أعلاه، كما تحتفظ الشركة المدعى عليها بحقها في الرجوع على المدعي بدعوى تعويض عن تشويه سمعة موكلتي وطلب رد الاعتبار".

وتم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ 1442/10/13هـ، مع طلب جوابه عنها، فوردت الدائرة مذكرة جوابية منه في تاريخ 1442/10/23هـ، جاء فيها ما نصه: "أولاً: ما زلت أصر على شكواي التي تم رفعها لهيئة السوق المالية على الشركة المدعى عليها والتي بدورها حولتها للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بشأن تسييل أسهم من محفظتنا الاستثمارية وتصرفها بالمحفظة الاستثمارية الخاصة بنا بطريقة عشوائية وغير احترافية مما تسبب لنا بخسارة كبيرة حيث تم تسييل هذه الأسهم دون الرجوع لنا وبطريقة غير نظامية ولا تطابق نظام هيئة سوق المال ولا العقد المبرم بيننا. ثانياً: أفيد سعادتكم بأن الملحق (2) من اتفاقية التداول بالهامش المبرمة بيني وبين الشركة المدعى عليها في تاريخ 1438/6/7هـ الفقرة (2) منه تنص على: 'مستوى طلب زيادة الهامش: يمكن للشركة المدعى عليها بناءً على تقديرها أن توجه العميل طلباً ـ حسب البند (16) ـ لاستيفاء الهامش إذا انخفض رأس مال العميل عن (30٪) من قيمة الأصول الضامنة في محفظة/ محافظ العميل (حسب تقييم الشركة المدعى عليها الساري وفقاً للشروط المحددة لقبول الأصول كضمان للتسهيلات الممنوحة)، كما تنص الفقرة (4) منه على: 'مستوى التصفية: بناءً على تقدير الشركة المدعى عليها، يتم تصفية جزء من أصول العميل المحفوظة لدى الشركة المدعى عليها كضمان للتسهيلات، أو جميع تلك الأصول، دون الرجوع إلى العميل متى ما وصل رأس مال العميل إلى (25٪) من قيمة الأصول الضامنة المتوفرة في محفظة/ محافظ العميل (وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة لدى الشركة المدعى عليها) وطبقاً للشروط المحددة لقبول الأصول كضمان للتسهيلات الممنوحة'، وأن جميع عمليات التسييل لم تكن المحفظة وصلت إلى (25٪) من قيمة الأصول

الضامنة المتوفرة وما يثبت ذلك الإيميلات المرسلة لنا من قبل الشركة المدعى عليها والتي تبين فيها هذه النسب وسوف نذكرها بالتفصيل لاحقاً. ثالثاً: ما ذكره وكيل الشركة المدعى عليها بأن جميع ما تم تسييله من أسهم بالمحفظة الاستثمارية تم حسب القواعد والأنظمة المعمول بها بهيئة السوق المالية، وكلامه هذا عاري عن الصحة تماماً، حيث تم التصرف بطريقة غير احترافية ومخالفة للأنظمة والقوانين الخاصة بسوق المال وردنا على ما ورد من نقاط بالمذكرة المرفوعة من قبلهم كما يلي: 1 - ذكر محامي الشركة المدعى عليها في مذكرة الرد ما يلي: 'بتاريخ 2019/11/25م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (29٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلب منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع الشركة المدعى عليها. ظلت نسبة التغطية لمحفظة المدعي منخفضة في مرحلة استدعاء الهامش التغطية لمدة (5) أيام عمل وكانت الشركة المدعى عليها ترسل إشعارات الاستدعاء بشكل يومي ولم يتخذ المدعي أي إجراء لتجاوز نسبة التغطية لمحفظته الحد الأدنى من التغطية المطلوبة حسب الاتفاقية. نظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب الشركة المدعى عليها بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، قامت الشركة المدعى عليها بتاريخ 2019/12/02م، ببيع (1,624) سهم من أسهم المدعي في شركة (أ) بقيمة (14,154.07) ريال سعودي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة'. نفيد سعادتكم بأنه في اليوم التي قامت به الشركة المدعى عليها بتسييل هذا السهم المذكور كانت نسبة التغطية (30٪) وذلك حسب الإيميل المرسل من الشركة والمرفق، ومع ذلك قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,624) سهم من شركة (أ) بقيمة (14,154.15) بتاريخ 2019/12/2م دون وجه حق، وحتى في (5) أيام التي سبقت التسييل لم يصل هامش نسبة التغطية إلى (25٪) حتى يحق لهم التصرف بتسييل المحفظة أو جزء منها، (مرفق صور من الإيميلات المرسلة). 2 - ذكر محامي الشركة المدعى عليها في مذكرة الرد ما يلي: 'بتاريخ 2020/03/08م، انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (26٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلبت منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع الشركة المدعى عليها. بتاريخ 2020/03/09م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (19٪). نظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب الشركة المدعى عليها بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، قامت الشركة المدعى عليها ببيع جزء من أسهم المدعي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة وفقاً للتفصيل التالي:

نسبة تغطية الهامش قبل	السعر	القيمة	الكمية	رمز الشركة	رقم الأمر	تاريخ العملية

						عملية التسييل
09-03-2020	---	- - -	1,673	10,395.83	6.214	(19%)
09-03-2020	---	- - -	500	10,500.00	21	(20%)
09-03-2020	- - -	- - -	3,000	23,227.18	7.742	(21%)
09-03-2020	- - -	- - -	2,000	12,450.00	6.225	(20%)
09-03-2020	- - -	- - -	1,000	13,380.00	13.38	(20%)
09-03-2020	- - -	- - -	2,000	26,760.00	13.38	(23%)
09-03-2020	- - -	- - -	1,385	15,948.88	11.515	(22%)
09-03-2020	- - -	- - -	3,000	34,500.00	11.5	(19%)
TOTAL				**147,161.89**		

نفيد سعادتكم بأن هذا الجدول غير دقيق في نسبة تغطية الهامش قبل عملية التسييل وأنه في اليوم التي قامت به الشركة المدعى عليها بتسييل هذه الأسهم المذكور في الجدول الذي أرفقته الشركة المدعى عليها كانت نسبة التغطية أعلى من (25٪) وذلك حسب الإيميل المرسل من الشركة والمرفق، ومع ذلك قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,673) سهم من شركة (ب) بقيمة (10,384.05) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (500) سهم من شركة (ج) بقيمة (10,494.66) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (3,000) سهم من شركة (د) بقيمة (34,362.5) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,000) سهم من شركة (هـ) بقيمة (13,373.19) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (2,000) سهم من شركة (ب) بقيمة (12,433.67) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (3,000) سهم من شركة (و) بقيمة (23,208.18) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,385) سهم من شركة (د) بقيمة (15,919.4) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (2,000) سهم من شركة (هـ) بقيمة (26,746.38) بتاريخ 2020/3/9م، دون وجه حق، وحتى في (5) أيام التي سبقت التسييل لم يصل هامش نسبة التغطية إلى (25٪) حتى يحق لهم التصرف بتسييل المحفظة أو جزء منها، (مرفق صور من الإيميلات المرسلة). 3 - ذكر محامي الشركة المدعى عليها في مذكرة الرد: "تاريخ 2020/03/10م، انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (29٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلب منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع الشركة المدعى عليها. بتاريخ 2020/03/11م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (27٪) وكانت الشركة المدعى عليها ترسل إشعارات الاستدعاء بشكل يومي ولم يتخذ المدعي أي إجراء داخلي

Internal

لتجاوز نسبة التغطية لمحفظته الحد الأدنى من التغطية المطلوبة حسب الاتفاقية. بتاريخ 2020/03/12م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (23٪). نظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب الشركة المدعى عليها بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، قامت الشركة المدعى عليها ببيع (11,000) سهم من أسهم المدعي في شركة (أ) بقيمة (82,500) ريال سعودي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة'. نفيد سعادتكم بأنه في اليوم التي قامت به الشركة المدعى عليها بتسييل هذا السهم المذكور كانت نسبة التغطية (30٪) وذلك حسب الإيميل المرسل من الشركة والمرفق، ومع ذلك قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (11,000) سهم من شركة (أ) بقيمة (82,458.01) بتاريخ 2020/3/12م دون وجه حق، وحتى في (5) أيام التي سبقت التسييل لم يصل هامش نسبة التغطية إلى (25٪) حتى يحق لهم التصرف بتسييل المحفظة أو جزء منها، (مرفق صور من الإيميلات المرسلة). 4 - ذكر محامي الشركة المدعى عليها في مذكرة الرد ما يلي: 'بتاريخ 2020/03/16م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (27٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلب منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع الشركة المدعى عليها. ظلت نسبة التغطية لمحفظة المدعي منخفضة في مرحلة استدعاء الهامش التغطية لمدة (5) أيام عمل وكانت الشركة المدعى عليها ترسل إشعارات الاستدعاء بشكل يومي ولم يتخذ المدعي أي إجراء لتجاوز نسبة التغطية لمحفظته الحد الأدنى من التغطية المطلوبة حسب الاتفاقية. نظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب الشركة المدعى عليها بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، قامت الشركة المدعى عليها بتاريخ 2020/03/23م ببيع (500) سهم من أسهم المدعي في شركة (و) بقيمة (3,850) ريال سعودي وبيع (1,000) سهم من أسهم المدعي في شركة (ج) بقيمة (18,340) ريال سعودي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة'. نفيد سعادتكم بأنه في اليوم الذي قامت به الشركة المدعى عليها بتسييل هذا السهم المذكور كانت نسبة التغطية (30٪) وذلك حسب الإيميل المرسل من الشركة والمرفق، ومع ذلك قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,000) سهم من شركة (ج) بقيمة (18,330.66) بتاريخ 2020/3/23م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (500) سهم من شركة (و) بقيمة (3,798.07) بتاريخ 2020/3/23م دون وجه حق، وحتى في (5) أيام التي سبقت التسييل لم يصل هامش نسبة التغطية إلى (25٪) حتى يحق لهم التصرف بتسييل المحفظة أو جزء منها، مع العلم أنه في نفس هذا اليوم الموافق 2020/03/23م قمت بتحويل مبلغ (6,000) ريال في تمام الساعة (12:00) ظهراً وقمت بالاتصال على الشركة المدعى عليها وإبلاغهم بالتحويل وقامت الموظفة المسؤولة عن محفظتي بالرد عليّ والتأكيد بأن مبلغ التعزيز للمحفظة وصل وتفاجأت نهاية اليوم ببيع وتسييل المحفظة مع أني قمت

بتعزيزها بالمبلغ المطلوب، وأطالب بالرجوع إلى المكالمات المسجلة بيني وبين الموظفة، (مرفق صور من الإيميلات المرسلة). وحيث أن هذا البيع العشوائي والغير مدروس من الشركة المدعى عليها تسبب لي بخسارة كبيرة حيث أنها قامت ببيع الأسهم بدون النظر إلى تكلفته وقيمته السوقية مما تسبب بخسارة مبلغ مالي كبير من قيمة تكلفة السهم حيث كانت مجموع خسارتي تقريباً فقط من هذه العمليات العشوائية مبلغ وقدره (491,981.62) ريال أربعمائة وواحد وتسعون ألف وتسعمائة وواحد وثمانون ريال واثنان وستون هللة عدا خسارة المبلغ الذي تم بيعه فيه بالقيمة السوقية لحظة البيع حيث أن هذا المبلغ تم أخذه من قبل الشركة المدعى عليها لسداد هامش التغطية بدون أي وجه حق. وبناءً على ما سبق ذكره وتوضيحه، وبيان عدم التزام الشركة المدعى عليها بالقوانين واللوائح الخاصة بهيئة السوق المالية ولا العقد المبرم بيننا، عليه فإنني أطالب بما يلي: نأمل منكم النظر في قضيتنا المرفوعة بعين الاعتبار ونطالب الشركة المدعى عليها التعويض عن الخسارة التي تسببت بها الشركة لنا من هذا التصرف العشوائي واللامبالاة من حجم الخسائر التي تسببوا بها علينا بسبب هذا التصرف وبإعادة كمية الأسهم التي تم التصرف بها وبيعها بدون وجه حق وإعادة المبلغ الذي تم أخذه من قبل الشركة المدعى عليها على أساس أنه مبلغ سداد هامش تغطية غير مستحق، أطلب من اللجنة الموقرة بالرجوع إلى كشف الحساب الاستثماري الفعلي بهيئة السوق المالية والتأكد من نسبة هامش التغطية الفعلي حسب تواريخ تسييل المحفظة لأنه سبق لنا رفع قضية قبل هذه القضية وعند الرجوع إلى الحساب الاستثماري تبين بأن هامش التغطية الفعلي يختلف عن هامش التغطية لدى الشركة المدعى عليها ويمكنكم الرجوع للقرار رقم (2821/ل/د1/2020م لعام 1441هـ) الصادر في الدعوى رقم (41/141) للاطلاع على فحواه وما أثبت من قبل اللجنة الموقرة باختلاف نسب التغطية ما بين كشف الحساب الاستثماري بهيئة السوق المالية والشركة المدعى عليها".

وتم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ 1442/11/04هـ، مع طلب جوابها عنها، فوردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيلها بتاريخ 1442/12/01هـ، جاء فيها ما نصه: "إشارة إلى الموضوع أعلاه، وإلى مذكرة المدعي الغير قائمة على سند سليم من الشرع والنظام، وإلى استدلال المدعي الغير موفق بالإيميلات المرسلة من قبل موكلتي (الإشعارات) بعد عملية التسييل، وقد اتضح جلياً عدم توفيق المدعي في قراءة تلك الإشعارات، والتي يعتبر فهمها أساساً لمعرفة حقيقة هذه الدعوى من عدمه، حيث أن الإشعار الذي استند عليه المدعي هو الإشعار اللاحق لعملية التسييل، والذي يظهر وزن المحفظة الاستثمارية بعد التسييل، وللأسف أخفى المدعي جميع الإشعارات المرسلة له قبل التسييل والتي توضح وزن المحفظة الاستثمارية قبل التسييل، والتي ترسل له بشكل يومي على مدى (5) أيام، واستدل فقط بالإشعار التالي لعملية التسييل، ومن المعروف عرفاً أن الهدف من التسييل هو استيفاء الهامش المتفق عليه ورفع نسبته إلى النسبة المتفق عليها تعاقديا، وبالتالي، فعند تمام عملية التسييل أو التعزيز فحتماً سيتغير وزن المحفظة لترتفع النسبة بعد ذلك، وهو ما وقع فيه من المدعي من خطأ في الاستدلال، عليه: نوجز الرد على مذكرة

المدعي في البنود الآتية: أولاً: الأسانيد التعاقدية: 1 - بموجب اتفاقية التداول المجاني بالهامش (يشار إليها فيما بعد بـ 'الإتفاقية') طلب المدعي من موكلتي تمويلاً بالهامش بمبلغ (700,000) ريال سعودي على المحفظة، وتضمن العقد في بنده (11 -طلب زيادة الهامش) 'يمكن للشركة المدعى عليها بناءً على تقديرها أن توجه إلى العميل طلبا لاستيفاء الهامش إذا تحقق مستوى طلب زيادة الهامش المنصوص عليه في الملحق رقم (2) وفي هذه الحالة يجب على العميل خفض رصيد التسهيلات أو إيداع أصول إضافية كضمان لكي يتم استيفاء الهامش المتفق عليه خلال (5) أيام عمل'. إذاً العميل ملزم بتحقيق مستوى الهامش المتفق عليه خلال (5) أيام ولكنه لم يستجيب، وبالتالي فإن تسييل موكلتي لأي أصل من أصول المدعي في محفظته الاستثمارية لرفع الانخفاض في نسبة استيفاء الهامش المتفق عليه إجراء متسق تماماً مع المادة التعاقدية أعلاه. 2 - تضمن البند (13 - تغيير مستوى التغطية المطلوب، الفقرة ح) 'وقوع أي حدث يكون في تقدير الشركة المدعى عليها من شأنه إضعاف قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية، وتوجه الشركة المدعى عليها طلب زيادة الضمان إلى العميل ويحدد هذا الطلب المهلة الزمنية، والتي يتعين على العميل زيادة الهامش خلالها، على أن تكون هذه المهلة لأي طلب لزيادة الهامش وفقًا للبند (11) (5) أيام عمل'. إذًا العميل يعلم ويدرك أن المهلة الممنوحة له هي (5) أيام فقط طبقاً للعقد. 3 - ورد في الملحق رقم (2 فقرة 2، مستوى طلب زيادة الهامش) 'يمكن للشركة المدعى عليها بناءً على تقديرها أن توجه إلى العميل طلباً ـ بحسب البند 16ـ لاستيفاء الهامش إذا انخفض رأس مال العميل عن (30٪) من قيمة الأصول الضامنة في محفظة/محافظ العميل' إذًا العميل يعلم ويدرك وفقا للعقد بينهما أنه ملزم بتغطية الهامش المتفق عليه وهو (30٪) كحد أدنى. 4 - تضمن البند (27 - إقرارات العميل فقرة ح) 'يؤكد العميل أنه قرأ وفهم قواعد سلوكيات السوق الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية ويتعهد بالتقيد والالتزام بهذه القواعد في جميع الصفقات المنفذة مع الشركة المدعى عليها'. إذًا العميل يعلم ويدرك أن إجراءات وصفقات الشركة المدعى عليها تتم وفقاً لقواعد هيئة السوق المالية بالمملكة. 5 - ورد في الملحق رقم (3 -بيان الإفصاح عن مخاطر التداول بالهامش بناء على متطلبات هيئة السوق المالية -فقرة 2 و4) 'يمكن للشركة المدعى عليها تنفيذ بيع قسري للأوراق المالية في حسابك/حساباتك، إذا انخفضت قيمة الأسهم في حسابك إلى أقل من نسبة هامش الضمان المطلوبة، أو نسبة هامش الضمان الأعلى التي تطبقها الشركة المدعى عليها، يمكن للشركة المدعى عليها بيع الأوراق المالية الموجودة في أي من حساباتك لديها لتغطية العجز في الهامش المحدد، وستكون وحدك مسؤولاً أيضاً عن أي عجز في الحساب بعد البيع'، وهذا ما عملت به موكلتي عند قيامها ببيع الأسهم مع التأكيد أن هذا الملحق يتماشى مع متطلبات هيئة السوق المالية. ثانياً: التعليق على تسييل كل سهم بحسبه وشرح اتساقه مع بنود العقد تماماً: 1 - جاء في نص مذكرة المدعي بتاريخ 2021/06/30م، تعليقاً على تسييل موكلتي لما مجموعه (1,624) في شركة (أ) قوله: 'اليوم الذي قامت به موكلتي بذلك التسييل

كانت نسبة التغطية (30٪) وذلك حسب الإيميل المرسل من الشركة'. وهنا وقفة وتعليق: لم يذكر المدعي متى كان تاريخ هذا الإشعار هل هو قبل التسييل أم بعده؟ ومن المؤكد أنه بعد عملية التسييل والدليل على ذلك هو عجزُ كلام المدعي حيث أكمل قائلاً: 'وحتى في (5) أيام التي سبقت التسييل لم يصل الهامش إلى (25٪) حتى يحق لهم التصرف'. وهذا الكلام إقرار صريح من المدعي بعلمه برسائل الإشعارات السابقة والتي استمرت لمدة (5) أيام وفيها التنبيه الصريح للمدعي بانخفاض الهامش إلى ما دون نسبة (30٪)، وما دام أن المدعي قد أقر بنفسه أن الهامش قد انخفض لمدة (5) أيام سابقة لعملية التسييل وقد تلقى تلك الإشعارات ولكن اعتراضه أن نسبة (25٪) لم تتحقق، فإنه وبموجب بنود العقد المشار إليها تفصيلًا أعلاه، فلا يجب على موكلتي الانتظار أكثر من (5) أيام حتى ينخفض الهامش إلى (25٪)، بل يجوز لها بموجب العقد، مادام أن مدة (5) أيام قد تحققت، وأن الهامش مستمر بالانخفاض لما دون الـ (30٪) والعميل متجاهل لهذه الرسائل، فيجوز لها حتما إجراء عملية التسييل لاستيفاء الهامش المنخفض عن نسبة (30٪) تعاقدياً. وتأكيداً على سلامة عملية التسييل للكمية المشار إليها أعلاه، نرفق لسعادتكم كشفاً تفصيلًا لمدة (5) أيام سابقة على عملية التسييل والتي أوضح بجلاء استمرار انخفاض نسبة الهامش عن (30٪) واستمرار ذلك الانخفاض لمدة (5) أيام كاملة وتحديدًا من تاريخ 2019/11/25م، حتى تاريخ 2019/12/01م، علماً بأن التسييل تم في 2019/12/02م، وأدع لسعادتكم التأمل في كشف وزن المحفظة أدناه:

MARGIN LIMIT	PORTFOLIO POSITION VALUE	CASH	CUSTOMER ASSET	MARGIN CALL	DATE CREATED	UPD TIME
450,000.00	559,958.84	-392,634.02	167,324.82	**29.88%**	**25-11-2019**	16:15:01
450,000.00	557,761.35	-392,634.02	165,127.33	**29.61%**	**26-11-2019**	16:15:04
450,000.00	554,654.68	-392,634.02	162,020.66	**29.21%**	**27-11-2019**	16:15:02
450,000.00	558,520.62	-392,634.02	165,886.60	**29.70%**	**28-11-2019**	16:15:01
450,000.00	560,175.22	-397,359.02	162,816.20	**29.07%**	**01-12-2019**	16:15:03

وبعد أن تمت عملية التسييل لاستيفاء الهامش المنخفض، تم إرسال إشعار للمدعي بذلك، وبالتالي تغير وزن المحفظة من النقص عن (30٪) إلى (30٪) تبعاً لعملية التعزيز بالبيع، وهذا الإشعار هو استناد المدعي للأسف، وهنا وقع الخلل والخطأ منه تحديدا. وتأكيدا آخر نرفق أيضا لسعادتكم وزن المحفظة الاستثمارية الشامل حتى تاريخ 2019/12/01م أدناه:

القيمة السوقية للأسهم	السعر السوقي للسهم	عدد الأسهم	الشركة	
12,187.00	7.00	1,741.00	(ب)	(ب)

33,180.00	22.12	1,500.00	(ج)	(ج)
28,394.50	27.25	1,042.00	(ز)	(ز)
124,257.40	13.24	9,385.00	(د)	(د)
26,838.30	8.22	3,265.00	(ي)	(ي)
111,091.20	8.80	12,624.00	(أ)	(أ)
87,840.00	14.40	6,100.00	(هـ)	(هـ)
44,233.00	8.90	4,970.00	(و)	(و)
77,700.00	10.36	7,500.00	(ح)	(ح)
14,453.82	10.62	1,361.00	(ط)	(ط)
560,175.22	**المبلغ الإجمالي للمحفظة بتاريخ 2019/12/01**			
397,359.02	**مبلغ التمويل بالهامش**			
29%	**نسبة التغطية**			

2 - بتاريخ 2020/03/08م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (26٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلبت منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع موكلتي. 3 - بتاريخ 2020/03/09م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى ما دون (25٪) وعليه قامت موكلتي ببيع جزء من أسهم المدعي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة وفقاً للتفصيل التالي مع التأكيد على أهمية التأمل في الملحظ التالي للجدول أدناه:

تاريخ العملية	رقم الأمر	رمز الشركة	الكمية	القيمة	السعر	نسبة تغطية الهامش قبل عملية التسييل
09-03-2020	- - -	- - -	1,673	10,395.83	6.214	(19%)
09-03-2020	- - -	- - -	500	10,500.00	21	(20%)
09-03-2020	- - -	- - -	3,000	23,227.18	7.742	(21%)
09-03-2020	- - -	- - -	2,000	12,450.00	6.225	(20%)
09-03-2020	- - -	- - -	1,000	13,380.00	13.38	(20%)
09-03-2020	- - -	- - -	2,000	26,760.00	13.38	(23%)
09-03-2020	- - -	- - -	1,385	15,948.88	11.515	(22%)
09-03-2020	- - -	- - -	3,000	34,500.00	11.5	(19%)

		147,161.89	المجموع

وهنا ملحظ مهم: استند المدعي على رسالة الإشعار الواردة له من قبل موكلتي بتاريخ 2020/03/08م، ونصها التالي: 'عزيزنا العميل نفيدكم بأن تسهيلات المحفظة رقم (- - -) قد وصلت إلى نسبة تغطية (26٪) والتي تتطلب إما تعزيز المحفظة بمبلغ (24,537.69) ريال أو تسييل بعض الأسهم لديكم بمبلغ (81,792.30) ريال لتجاوز هذه النسب حسب اتفاقية التمويل إلى الحد الأدنى من التغطية المطلوبة، علماً بأن القيمة السوقية لإجمالي الأصول هي (545,004.17) ريال ومبلغ التسهيلات المستخدمة هو (406,040.61) ريال، ونعلمكم بأن المبالغ المقترحة أعلاه قد ترتفع إذا ما أنخفضت القيمة السوقية لأصولكم'

وتناسى العميل ماذا حصل في تاريخ 2020/03/09م تماماً، وهذا التاريخ يعتبر في أوج أزمة جائحة كورونا والتي هوى فيها المؤشر إلى مستويات دنيا، ولا أصدق من المستخرج الرسمي من شركة (تداول) والذي يوضح بجلاء الانخفاض الرهيب الذي مني به مؤشر السوق السعودي، حيث افتتح المؤشر منخفضا لأكثر من (400) نقطة في يوم 2020/03/09م وهوى معه الهامش الخاص بمحفظة المدعي الاستثمارية وكسر حاجز الـ (25٪)، وعندها وبموجب العقد، فلا يلزم الرجوع للمدعي وأخذ إذنه في التسييل من عدمه، بل قامت موكلتي بحقها التعاقدي وأجرت عملية التسييل اللازمة واستخدام حقها التعاقدي لا أكثر، مرفق لسعادتكم أدناه صورة مستخرجة من مؤشر السوق السعودي في يوم 2020/03/08م يوم إرسال الإشعار، وفي يوم 2020/03/09م يوم التسييل، وأدعكم تتأملون الأرقام كيف هوت بشكل جسيم:

وبعد أن تمت عملية التسييل لاستيفاء الهامش المنخفض، تم إرسال إشعار للمدعي بذلك، وبالتالي تغير وزن المحفظة من النقص عن (25٪) إلى ما فوق (25٪) تبعا لعملية التعزيز بالبيع، وهذا الإشعار هو استناد المدعي للأسف، وهنا وقع الخلل والخطأ منه تحديداً مرة أخرى، حيث جاء في نص كلام المدعي في مذكرته: 'حيث أنه في اليوم الذي تم فيه عملية تسييل الأسهم المذكورة أعلاه

Tadawul All Share Index (TASI)

DATE	OPEN	HIGH	LOW	CLOSE	VOLUME TRADED	VALUE TRADED (SAR)	NO. OF TRADES
2020/03/09	6,846.36	6,461.50	6,196.98	6,315.51	299,712,429	6,559,585,859.66	242,767
2020/03/08	7,467.52	7,027.98	6,835.33	6,846.36	312,015,361	7,182,548,377.29	240,968

كانت نسبة التغطية أعلى من نسبة (25٪)'. وهذا إقرار صريح من المدعي بأن النسبة تغيرت مما

دون (25٪) إلى ما فوق (25٪)، ومن الطبيعي حدوث ذلك بعد عملية التسييل وإلا فما فائدة قيام موكلتي بالتسييل أساساً، بتاريخ 2020/03/10م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (29٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلب منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع الشركة المدعى عليها. بتاريخ 2020/03/11م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (27٪) وكانت الشركة المدعى عليها ترسل إشعارات الاستدعاء بشكل يومي ولم يتخذ المدعي أي إجراء لتجاوز نسبة التغطية لمحفظته الحد الأدنى من التغطية المطلوبة حسب الاتفاقية. بتاريخ 2020/03/12م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (23٪) ونظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب الشركة المدعى عليها بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، ووصول نسبة الهامش إلى التسييل الإجباري تعاقدياً، قامت موكلتي ببيع (11,000) سهم من أسهم المدعي في شركة (أ) بقيمة (82,500) ريال سعودي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة، مرفق أدناه لسعادتكم وزن المحفظة الاستثمارية الشامل بتاريخ 2020/03/11م:

الشركة	السعر السوقي للسهم	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم
(ج)	**20.60**	**1,000.00**	**20,600.00**
(ز)	**11.42**	**1,056.00**	**12,059.52**
(د)	**11.90**	**5,000.00**	**59,500.00**
(ي)	**7.66**	**3,265.00**	**25,009.90**
(أ)	**7.96**	**11,000.00**	**87,560.00**
(هـ)	**13.66**	**3,100.00**	**42,346.00**
(و)	**8.11**	**1,970.00**	**15,976.70**
(ح)	**11.00**	**7,500.00**	**82,500.00**
(ط)	**8.17**	**1,361.00**	**11,119.37**
المبلغ الإجمالي للمحفظة بتاريخ 2020/03/11 م			**356,671.49**
مبلغ التمويل بالهامش			**258,953.66**
نسبة التغطية			**(27.40%)**

ونرفق أيضا لسعادتكم نسبة تغطية الهامش تحديدا قبل عملية التسييل:

رقم الأمر	رمز الشركة	الكمية	القيمة	السعر	نسبة تغطية الهامش قبل عملية التسييل
---	---	**11000**	82,500.00	7.5	**(23%)**

			82,500.00		

بتاريخ 2020/03/16م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (27٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلب منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع موكلتي، وظلت نسبة التغطية لمحفظة المدعي منخفضة في مرحلة استدعاء هامش التغطية لمدة (5) أيام عمل كاملة، وكانت موكلتي ترسل إشعارات الاستدعاء بشكل يومي ولم يتخذ المدعي أي إجراء لتجاوز نسبة التغطية لمحفظته الحد الأدنى من التغطية المطلوبة حسب الاتفاقية، وتأكيداً على سلامة عملية التسييل لعدد (500) سهما في شركة (و)، وعدد (1,000) سهما في شركة (ج)، نرفق لسعادتكم كشفاً تفصيلاً لمدة (5) أيام سابقة على عملية التسييل والتي أوضح بجلاء استمرار انخفاض نسبة الهامش عن (30٪) واستمرار ذلك الانخفاض لمدة (5) أيام كاملة وتحديداً من تاريخ 2020/03/16م، حتى تاريخ 2020/03/22م، علماً بأن التسييل تم في 2020/03/23م، وأدع لسعادتكم التأمل في كشف وزن المحفظة أدناه:

PORTFOLIO POSITION VALUE	CASH	CUSTOMER ASSET	MARGIN CALL	DATE CREATED	UPD TIME
241,327.12	-176,495.68	64,831.44	(26.86%)	16-03-2020	16:15:05
243,953.46	-175,495.68	68,457.78	(28.06%)	17-03-2020	16:15:02
240,815.06	-175,495.68	65,319.38	(27.12%)	18-03-2020	16:15:01
244,256.75	-175,495.68	68,761.07	(28.15%)	19-03-2020	16:15:04
241,757.74	-175,495.68	66,262.06	(27.41%)	22-03-2020	16:15:01

ونظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب موكلتي من المدعي بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، قامت موكلتي بتاريخ 2020/03/23م عند تمام الساعة (2:31 مساء) ببيع 500 سهم من أسهم المدعي في شركة (و) بقيمة (3,850) ريال سعودي وبيع (1,000) سهم من أسهم المدعي في شركة (ج) بقيمة (18,340) ريال سعودي عند تمام الساعة (2:30 مساءً، لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة. جاء في نص مذكرة المدعي ما قوله: 'وحتى في يوم التسييل قمت بتحويل مبلغ قدره (6,000) ريال في تمام الساعة (12:00) ظهراً وتفاجأت في نهاية اليوم بعملية التسييل'، الرد: هنا يظهر جلياً عملية التدليس من قبل المدعي، فعملية التسييل تمت في تمام الساعة (2:30) مساءً وتمام الساعة (2:31) مساءً وبعد تجاوز مدة (5) أيام عمل، بينما عملية التحويل تمت حقيقة في تمام الساعة (4:35:11) مساءً، ناهيكم عن أن المبلغ

لا يكفي للتعزيز، إضافة إلى أن (5) أيام قد تجاوزها المدعي، والتحويل البنكي من قبل المدعي يجب أن يكون خلال (5) أيام وليس بعدها طبقا لبنود العقد، وعليه فعملية التسييل سليمة تعاقدياً:

الوقت	التاريخ	رقم العميل	عملية	رمز الشركة	الكمية	القيمة	السعر	الشركة
14:29:55	3/23/2020	---	بيع	---	1000	18,340.08	18.34	(ج)
14:30:49	3/23/2020	---	بيع	---	500	3,805.00	7.61	(و)
16:35:11	**3/23/2020**	---	تحويل نقدي			**6,000.00**		-

بناءً على ما سبق عرضه وتقريره أعلاه من إخلال المدعي بالتزاماته التعاقدية ولإقراراته المتناثرة لصالح موكلتي، ونظراً لانعدام أركان المسؤولية الموجبة للتعويض (الخطأ، الضرر، العلاقة السببية) وعدم قيامها بأي وجه من الوجوه بحق موكلتي، وبالتالي عدم وجود مسوغ شرعي ونظامي لاستحقاق التعويض، لاسيما مع التزام موكلتي بأحكام الاتفاقية ونظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية وقواعد السلوك ومراعاة الأصول والأعراف السائدة في الأسواق المالية وإخلال المدعي بالتزاماته التعاقدية تجاه موكلتي، فلا وجه لما طالب به المدعي من تعويض. الطلبات: أولاً: الحكم برد الدعوى لعدم قيامها على سبب صحيح من الشرع والنظام ولانتفاء المسؤولية. ثانياً: الحكم بأتعاب المحاماة البالغة (150,000) ريال لإلجاء موكلتي لهذه الدعوى الغير سليمة شرعاً ونظاماً".

وتم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ 1442/12/22هـ، مع طلب جوابه عنها.

وفي تاريخ 1443/01/04هـ عقدت الدائرة جلسة لنظر الدعوى، حضرها المدعي، وحضر وكيل الشركة المدعى عليها. وافتتحت الجلسة بسؤال المدعي عن رده على المذكرة الجوابية المقدمة من الشركة المدعى عليها في تاريخ 1442/12/01هـ، فأجاب بأن لديه مذكرةً جوابيةً يريد تقديمها إلى الدائرة. وبسؤاله هل لديه نسخة أصلية من الإشعارات التي تلقاها من الشركة المدعى عليها عن طريق البريد الإلكتروني؟ أجاب بأنه قد تم تزويد الدائرة بذلك سابقاً مع صحيفة الدعوى، وفي حال عدم وضوحها سيتم تزويد الدائرة حال طلبها. وبسؤال المدعي هل لديه ما يود إضافته؟ أجاب بالنفي. وبسؤال وكيل الشركة المدعى عليها عن المستند الذي يثبت قيام موكلته بإشعار المدعي بعمليات التسييل قبل القيام بها، أجاب بأنه سيقوم بتزويد الدائرة بها. وبسؤال وكيل الشركة المدعى عليها عن بيان النسبة المعتمدة التي تم الاعتماد عليها عند الاستدعاء والطلب من العميل تغطية الهامش في: 2019/12/02م، 2020/03/09م، 2020/03/12م، 2020/03/23م وذلك قبل التسييل مباشرة ووقت ذلك بالساعة والدقيقة، أجاب بأنه سيقوم بتزويد الدائرة بذلك. وبسؤاله عن كشف الحساب الاستثماري للمدعي في التواريخ الآتية: 2019/12/02م، 2020/03/09م، 2020/03/12م، 2020/03/23م، أجاب بأنه سيقوم بتزويد الدائرة بذلك. وبسؤاله عن معايير التقييم المعتمدة لدى الشركة المدعى عليه عند تقييم محفظة العميل، أجاب بأنه سيقوم بتزويد الدائرة بذلك. وبسؤاله عن توضيح الآلية المعتمدة

لدى الشركة فيما يتعلق باحتساب الأسهم كضمانات مقدمة من العميل والنسب المعتمدة في احتساب كل شركة من تلك الضمانات، أجاب بأنه سيقوم بتزويد الدائرة بجواب عن ذلك. وبسؤاله هل لديه ما يود إضافته؟ أجاب بأنه يكتفي بما قدم في مذكرته الجوابية. وعليه قررت الدائرة ما يلي: أولاً: تكليف المدعي بتقديم مذكرته التعقيبية خلال (5 أيام) من تاريخ الجلسة على أن تزود الشركة المدعى عليها بنسخة منها للرد خلال (أسبوعين) من تاريخ تسلمها للمذكرة، وأن تتضمن جواباً عن الطلبات التي وعد وكيل الشركة المدعى عليها في هذه الجلسة بتقديم جواب عنها، وبذلك تم اختتام الجلسة.

وفي تاريخ 1443/01/10هـ وردت إلى الدائرة مذكرة جوابية من المدعي جاء فيها ما نصه: "أولاً: ما زلت أصر على شكواي التي تم رفعها لهيئة السوق المالية على الشركة المدعى عليها والتي بدورها حولتها للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بشأن تسييل أسهم من محفظتنا الاستثمارية وتصرفها بالمحفظة الاستثمارية الخاصة بنا بطريقة عشوائية وغير احترافية مما تسبب لنا بخسارة كبيرة حيث تم تسييل هذه الأسهم دون الرجوع لنا وبطريقة غير نظامية ولا تطابق نظام هيئة سوق المال ولا العقد المبرم بيننا. ثانياً: ذكر وكيل الشركة المدعى عليها بأنني غير موفق بالاستدلال بالإيميلات المرسلة وبقراءة الإشعارات وأنني أخفيت الإشعارات التي أرسلت قبل التسييل، أفيد سعادتكم أن كلامه عاري عن الصحة وأن الاشعارات مرسلة قبل عملية التسييل وتواريخها ووقت إرسالها واضح وأطلب الرجوع إلى إيميل الشركة للتأكد من الأوقات التي أرسلت بها الاشعارات وأنا مرفق لكم أوقات وتواريخ التي أرسلت بها الإشعارات. ثالثاً: أفيد سعادتكم بأن الملحق (2) من اتفاقية التداول بالهامش المبرمة بيني وبين الشركة المدعى عليها في تاريخ 1438/6/7هـ الفقرة (2) منه تنص على: 'مستوى طلب زيادة الهامش: يمكن للشركة المدعى عليها بناءً على تقديرها أن توجه إلى العميل طلباً ـ حسب البند (16) ـ لاستيفاء الهامش إذا انخفض رأس مال العميل عن (30٪) من قيمة الأصول الضامنة في محفظة/ محافظ العميل (حسب تقييم الشركة المدعى عليها الساري وفقاً للشروط المحددة لقبول الأصول كضمان للتسهيلات الممنوحة)، كما تنص الفقرة (4) منه على: 'مستوى التصفية: بناءً على تقدير الشركة المدعى عليها، يتم تصفية جزء من أصول العميل المحفوظة لدى الشركة المدعى عليها كضمان للتسهيلات، أو جميع تلك الأصول، دون الرجوع إلى العميل متى ما وصل رأس مال العميل إلى (25٪) من قيمة الأصول الضامنة المتوفرة في محفظة/ محافظ العميل (وفقاً لمعايير التقييم المعتمدة لدى الشركة المدعى عليها) وطبقاً للشروط المحددة لقبول الأصول كضمان للتسهيلات الممنوحة، وأن جميع عمليات التسييل لم تكن المحفظة وصلت إلى (25٪) من قيمة الأصول الضامنة المتوفرة وما يثبت ذلك الإيميلات المرسلة لنا من قبل الشركة المدعى عليها والتي تبين فيها هذه النسب وسوف نذكرها بالتفصيل لاحقاً. رابعاً: ما ذكره وكيل الشركة المدعى عليها بأن جميع ما تم تسييله من أسهم بالمحفظة الاستثمارية تم حسب القواعد والأنظمة المعمول بها بهيئة السوق المالية، وكلامه هذا عاري عن الصحة تماما حيث تم التصرف

بطريقة غير احترافية ومخالفة للأنظمة والقوانين الخاصة بسوق المال وردنا على ما ورد من نقاط بالمذكرة المرفوعة من قبلهم كما يلي: 1 - جاء في نص مذكرة الشركة المدعى عليها ما يلي: 'بتاريخ 2021/06/30م، تعليقاً على تسييل موكلتي لما مجموعه (1,624) في شركة (أ) قوله: "اليوم الذي قامت به موكلتي بذلك التسييل كانت نسبة التغطية (30٪) وذلك حسب الإيميل المرسل من الشركة (مرفق)" وهنا وقفة وتعليق: لم يذكر المدعي متى كان تاريخ هذا الإشعار هل هو قبل التسييل أم بعده؟ ومن المؤكد أنه بعد عملية التسييل والدليل على ذلك هو عجزُ كلام المدعي حيث أكمل قائلاً: "وحتى في (5) أيام التي سبقت التسييل لم يصل الهامش إلى (25٪) حتى يحق لهم التصرف". وهذا الكلام إقرار صريح من المدعي بعلمه برسائل الإشعارات السابقة والتي استمرت لمدة (5) أيام وفيها التنبيه الصريح للمدعي بانخفاض الهامش إلى ما دون نسبة (30٪)، وما دام أن المدعي قد أقر بنفسه أن الهامش قد انخفض لمدة (5) أيام سابقة لعملية التسييل وقد تلقى تلك الإشعارات ولكن اعتراضه أن نسبة (25٪) لم تتحقق، فإنه وبموجب بنود العقد المشار إليها تفصيلاً أعلاه، فلا يجب على موكلتي الانتظار أكثر من (5) أيام حتى ينخفض الهامش إلى (25٪)، بل يجوز لها بموجب العقد، ما دام أن مدة (5) أيام قد تحققت، وأن الهامش مستمر بالانخفاض لما دون الـ (30٪) والعميل متجاهل لهذه الرسائل، فيجوز لها حتماً إجراء عملية التسييل لاستيفاء الهامش المنخفض عن نسبة (30٪) تعاقدياً، وتأكيداً على سلامة عملية التسييل للكمية المشار إليها أعلاه، نرفق لسعادتكم كشفاً تفصيلاً لمدة (5) أيام سابقة على عملية التسييل والتي اوضح بجلاء استمرار انخفاض نسبة الهامش عن (30٪) واستمرار ذلك الانخفاض لمدة (5) أيام كاملة وتحديداً من تاريخ 2019/11/25م، حتى تاريخ 2019/12/01م، علماً بأن التسييل تم في 2019/12/02م'. أفيد سعادتكم تعليقاً على كلام الوكيل الشرعي للمدعى عليها بأنه لم أذكر تاريخ الإشعار وهل هو قبل التسييل أو بعده أؤكد لكم بأن التواريخ لكل الإشعارات المرفقة كانت قبل التسييل ومرفق لكم صور الإشعارات بتواريخ وأوقات ورودها لنا على الإيميل، وأنفي كل ما ورد في هذه النقطة من تحليل لأنه بالأساس بني على أمر خاطئ وهو وقت إرسال الإشعارات وما بني على باطل فهو باطل، ونفيد سعادتكم بأنه في اليوم الذي قامت به الشركة المدعى عليها بتسييل هذا السهم المذكور كانت نسبة التغطية (30٪) وذلك حسب الإيميل المرسل من الشركة، ومع ذلك قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,624) سهم من شركة (أ) بقيمة (14,154.15) بتاريخ 2019/12/2م دون وجه حق، وحتى في (5) أيام التي سبقت التسييل لم يصل هامش نسبة التغطية إلى (25٪) حتى يحق لهم التصرف بتسييل المحفظة أو جزء منها وذلك حسب نظام هيئة سوق المال. أطلب من اللجنة الموقرة بالرجوع إلى كشف الحساب الاستثماري الفعلي بهيئة السوق المالية والتأكد من نسبة هامش التغطية الفعلي حسب تواريخ تسييل المحفظة لأنه سبق لنا رفع قضية قبل هذه القضية وعند الرجوع إلى الحساب الاستثماري تبين بأن هامش التغطية الفعلي يختلف عن هامش التغطية لدى الشركة المدعى عليها ويمكنكم الرجوع للقرار رقم (2821/ل/د/1/2020م لعام 1441هـ) الصادر في

الدعوى رقم (41/141) للاطلاع على فحواه وما أثبت من قبل اللجنة الموقرة باختلاف نسب التغطية ما بين كشف الحساب الاستثماري بهيئة السوق المالية والشركة المدعى عليها. كما جاء في نص مذكرة الشركة المدعى عليها ما يلي: '2 - بتاريخ 2020/03/08م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (26٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلبت منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع موكلتي. 3 - بتاريخ 2020/03/09م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى ما دون (25٪)، وعليه قامت موكلتي ببيع جزء من أسهم المدعي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة وفقاً للتفصيل التالي مع التأكيد على أهمية التأمل في الملحظ التالي للجدول أدناه:

نسبة تغطية الهامش قبل عملية التسييل	السعر	القيمة	الكمية	رمز الشركة	رقم الأمر	تاريخ العملية
(19%	6.214	10,395.83	1,673	- - -	- - -	09-03-2020
(20%)	21	10,500.00	500	- - -	- - -	09-03-2020
(21%)	7.742	23,227.18	3,000	- - -	- - -	09-03-2020
(20%)	6.225	12,450.00	2,000	- - -	- - -	09-03-2020
(20%)	13.38	13,380.00	1,000	- - -	- - -	09-03-2020
(23%)	13.38	26,760.00	2,000	- - -	- - -	09-03-2020
(22%)	11.515	15,948.88	1,385	- - -	- - -	09-03-2020
(19%)	11.5	34,500.00	3,000	- - -	- - -	09-03-2020
		147,161.89	المجموع			

وهنا ملحظ مهم: استند المدعي على رسالة الإشعار الواردة له من قِبل موكلتي بتاريخ 2020/03/08م، ونصها التالي: "عزيزنا العميل نفيدكم بأن تسهيلات المحفظة رقم (- - -) قد وصلت إلى نسبة تغطية (26٪) والتي تتطلب إما تعزيز المحفظة بمبلغ (24,537.69) ريال أو تسييل بعض الأسهم لديكم بمبلغ (81,792.30) ريال لتجاوز هذه النسب حسب اتفاقية التمويل إلى الحد الأدنى من التغطية المطلوبة، علماً بأن القيمة السوقية لإجمالي الأصول هي (545,004.17) ريال ومبلغ التسهيلات المستخدمة هو (406,040.61) ريال، ونعلمكم بأن المبالغ المقترحة أعلاه قد ترتفع إذا ما أنخفضت القيمة السوقية لإصولكم". وتناسى العميل ماذا حصل في تاريخ 2020/03/09م تمامًا، وهذا التاريخ يعتبر في أوج أزمة جائحة كورونا والتي هوى فيها المؤشر إلى مستويات دنيا، ولا أصدق من المستخرج الرسمي من شركة (تداول) والذي يوضح بجلاء الانخفاض الرهيب الذي مني به مؤشر السوق السعودي، حيث افتتح المؤشر منخفضا لأكثر من (400) نقطة في يوم 2020/03/09م وهوى معه الهامش الخاص بمحفظة المدعي الاستثمارية وكسر حاجز الـ

(25٪)، وعندها وبموجب العقد، فلا يلزم الرجوع للمدعي وأخذ إذنه في التسييل من عدمه، بل قامت موكلتي بحقها التعاقدي وأجرت عملية التسييل اللازمة واستخدام حقها التعاقدي لا أكثر، مرفق لسعادتكم أدناه صورة مستخرجة من مؤشر السوق السعودي في يوم 2020/03/08م يوم إرسال الإشعار، وفي يوم 2020/03/09م يوم التسييل، وبعد أن تمت عملية التسييل لاستيفاء الهامش المنخفض، تم إرسال إشعار للمدعي بذلك، وبالتالي تغير وزن المحفظة من النقص عن (25٪) إلى ما فوق (25٪) تبعاً لعملية التعزيز بالبيع، وهذا الإشعار هو استناد المدعي للأسف، وهنا وقع الخلل والخطأ منه تحديداً مرة أخرى، حيث جاء في نص كلام المدعي في مذكرته: "حيث أنه في اليوم الذي تم فيه عملية تسييل الأسهم المذكورة أعلاه كانت نسبة التغطية أعلى من نسبة (25٪)" وهذا إقرار صريح من المدعي بأن النسبة تغيرت مما دون (25٪) إلى ما فوق (25٪)، ومن الطبيعي حدوث ذلك بعد عملية التسييل وإلا فما فائدة قيام موكلتي بالتسييل أساساً؟". نفيد سعادتكم بأن هذا الجدول غير دقيق في نسبة تغطية الهامش قبل عملية التسييل وأنه في اليوم التي قامت به الشركة المدعى عليها بتسييل هذه الأسهم المذكورة في الجدول الذي أرفقته الشركة المدعى عليها كانت نسبة التغطية أعلى من (25٪) وذلك حسب الإيميل المرسل من الشركة والمرفق، ومع ذلك قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,673) سهم من شركة (ب) بقيمة (10,384.05) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (500) سهم من شركة (ج) بقيمة (10,494.66) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (3,000) سهم من شركة (د) بقيمة (34362.5) بتاريخ 2020/3/9م، و قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,000) سهم من شركة (هـ) بقيمة (13,373.19) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (2,000) سهم من شركة (ب) بقيمة (12,433.67) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (3,000) سهم من شركة (و) بقيمة (23,208.18) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,385) سهم من شركة (د) بقيمة (15,919.4) بتاريخ 2020/3/9م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (2,000) سهم من شركة (هـ) بقيمة (26,746.38) بتاريخ 2020/3/9م، دون وجه حق، وحتى في (5) أيام التي سبقت التسييل لم يصل هامش نسبة التغطية إلى (25٪) حتى يحق لهم التصرف بتسييل المحفظة أو جزء منها، مرفق صور من الإيميلات المرسلة. كما نصت مذكرة الشركة المدعى عليها على ما يلي: "بتاريخ 2020/03/10م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (29٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلب منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع الشركة المدعى عليها. بتاريخ 2020/03/11م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (27٪) وكانت الشركة المدعى عليها ترسل إشعارات الاستدعاء بشكل يومي ولم يتخذ المدعي أي إجراء لتجاوز نسبة التغطية لمحفظته الحد

الأدنى من التغطية المطلوبة حسب الاتفاقية. بتاريخ 2020/03/12م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (23٪) ونظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب الشركة المدعى عليها بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، ووصول نسبة الهامش إلى التسييل الإجباري تعاقدياً، قامت موكلتي ببيع (11,000) سهم من أسهم المدعي في شركة (أ) بقيمة (82,500) ريال سعودي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة، مرفق أدناه لسعادتكم وزن المحفظة الاستثمارية الشامل بتاريخ 2020/03/11م:

القيمة السوقية للأسهم	عدد الأسهم	السعر السوقي للسهم	الشركة
20,600.00	**1,000.00**	**20.60**	(ج)
12,059.52	**1,056.00**	**11.42**	(ز)
59,500.00	**5,000.00**	**11.90**	(د)
25,009.90	**3,265.00**	**7.66**	(ي)
87,560.00	**11,000.00**	**7.96**	(أ)
42,346.00	**3,100.00**	**13.66**	(هـ)
15,976.70	**1,970.00**	**8.11**	(و)
82,500.00	**7,500.00**	**11.00**	(ح)
11,119.37	**1,361.00**	**8.17**	(ط)
356,671.49	**المبلغ الإجمالي للمحفظة بتاريخ 2020/03/11 م**		
258,953.66	**مبلغ التمويل بالهامش**		
(27.40%)	**نسبة التغطية**		

ونرفق أيضا لسعادتكم نسبة تغطية الهامش تحديدا قبل عملية التسييل:

نسبة تغطية الهامش قبل عملية التسييل	السعر	القيمة	الكمية	رمز الشركة	رقم الأمر
(23%)	7.5	82,500.00	**11,000**	---	---
		82,500.00			

نفيد سعادتكم بأنه في اليوم الذي قامت به الشركة المدعى عليها بتسييل هذا السهم المذكور كانت نسبة التغطية (30٪) وذلك حسب الإيميل المرسل من الشركة والمرفق، ومع ذلك قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (11000) سهم من شركة (أ) بقيمة (82458.01) بتاريخ 2020/3/12م دون وجه حق، وحتى في (5) أيام التي سبقت التسييل لم يصل هامش نسبة التغطية إلى (25٪) حتى يحق لهم التصرف بتسييل المحفظة أو جزء منها، مرفق صور من الإيميلات المرسلة وأتمنى ملاحظة أن الأرقام التي يذكرها غير دقيقة وأكرر الطلب من اللجنة الموقرة بالرجوع إلى

كشف الحساب الاستثماري الفعلي بهيئة السوق المالية والتأكد من نسبة هامش التغطية الفعلي ودقة الأرقام حسب تواريخ تسييل المحفظة لأنه سبق لنا رفع قضية قبل هذه القضية وعند الرجوع إلى الحساب الاستثماري تبين بأن هامش التغطية الفعلي يختلف عن هامش التغطية لدى الشركة المدعى عليها ويمكنكم الرجوع للقرار رقم (2821/ل/د1/2020م لعام 1441هـ) الصادر في الدعوى رقم (41/141) للاطلاع على فحواه وما أثبت من قبل اللجنة الموقرة باختلاف نسب التغطية ما بين كشف الحساب الاستثماري بهيئة السوق المالية والشركة المدعى عليها. كما نصت مذكرة الشركة المدعى عليها على ما يلي: 'بتاريخ 2020/03/16م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (27٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلب منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع موكلتي، وظلت نسبة التغطية لمحفظة المدعي منخفضة في مرحلة استدعاء هامش التغطية لمدة (5) أيام عمل كاملة، وكانت موكلتي ترسل إشعارات الاستدعاء بشكل يومي ولم يتخذ المدعي أي إجراء لتجاوز نسبة التغطية لمحفظته الحد الأدنى من التغطية المطلوبة حسب الاتفاقية، وتأكيداً على سلامة عملية التسييل لعدد (500) سهما في شركة (و)، وعدد (1,000) سهما في شركة (ج)، نرفق لسعادتكم كشفاً تفصيلاً لمدة (5) أيام سابقة على عملية التسييل والتي أوضح بجلاء استمرار انخفاض نسبة الهامش عن (30٪) واستمرار ذلك الانخفاض لمدة (5) أيام كاملة وتحديداً من تاريخ 2020/03/16م، حتى تاريخ 2020/03/22م، علماً بأن التسييل تم في 2020/03/23م، وأدع لسعادتكم التأمل في كشف وزن المحفظة أدناه:

PORTFOLIO POSITION VALUE	CASH	CUSTOMER ASSET	MARGIN CALL	DATE CREATED	UPD TIME
241,327.12	-176,495.68	64,831.44	**(26.86%)**	**16-03-2020**	16:15:05
243,953.46	-175,495.68	68,457.78	**(28.06%)**	**17-03-2020**	16:15:02
240,815.06	-175,495.68	65,319.38	**(27.12%)**	**18-03-2020**	16:15:01
244,256.75	-175,495.68	68,761.07	**(28.15%)**	**19-03-2020**	16:15:04
241,757.74	-175,495.68	66,262.06	**(27.41%)**	**22-03-2020**	16:15:01

ونظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب موكلتي من المدعي بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، قامت موكلتي بتاريخ 2020/03/23م عند تمام الساعة (2:31 مساء) ببيع 500 سهم من أسهم المدعي في شركة (و) بقيمة (3,850) ريال سعودي وبيع (1,000) سهم من أسهم المدعي في شركة (ج) بقيمة (18,340) ريال سعودي عند تمام الساعة (2:30 مساءً، لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة. جاء في نص مذكرة المدعي ما

قوله: "وحتى في يوم التسييل قمت بتحويل مبلغ قدره (6,000) ريال في تمام الساعة (12:00) ظهراً وتفاجأت في نهاية اليوم بعملية التسييل"، الرد: هنا يظهر جلياً عملية التدليس من قبل المدعي، فعملية التسييل تمت في تمام الساعة (2:30) مساءً وتمام الساعة (2:31) مساءً وبعد تجاوز مدة (5) أيام عمل، بينما عملية التحويل تمت حقيقة في تمام الساعة (4:35:11) مساءً، ناهيكم عن أن المبلغ لا يكفي للتعزيز، إضافة إلى أن (5) أيام قد تجاوزها المدعي، والتحويل البنكي من قبل المدعي يجب أن يكون خلال (5) أيام وليس بعدها طبقا لبنود العقد، وعليه فعملية التسييل سليمة تعاقدياً:

الوقت	التاريخ	رقم العميل	عملية	رمز الشركة	الكمية	القيمة	السعر	الشركة
14:29:55	3/23/2020	---	بيع	- - -	1,000	18,340.08	18.34	(ج)
14:30:49	3/23/2020	- - -	بيع	- - -	500	3,805.00	7.61	(و)
16:35:11	3/23/2020	- - -	تحويل نقدي			6,000.00		-

نفيد سعادتكم بأنه في اليوم الذي قامت به الشركة المدعى عليها بتسييل هذا السهم المذكور كانت نسبة التغطية (30٪) وذلك حسب الإيميل المرسل من الشركة والمرفق، ومع ذلك قامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (1,000) سهم من شركة (ج) بقيمة (18,330.66) بتاريخ 2020/3/23م، وقامت الشركة المدعى عليها بتسييل عدد (500) سهم من شركة (و) بقيمة (3798.07) بتاريخ 2020/3/23م دون وجه حق، وحتى في (5) أيام التي سبقت التسييل لم يصل هامش نسبة التغطية إلى (25٪) حتى يحق لهم التصرف بتسييل المحفظة أو جزء منها، مع العلم أنه في نفس هذا اليوم الموافق 2020/03/23م قمت بتحويل مبلغ (6,000) ريال في تمام الساعة (14:06) وقمت بالاتصال على الشركة المدعى عليها وإبلاغهم بالتحويل وقامت الموظفة المسؤولة عن محفظتي بالرد علي والتأكيد بأن مبلغ التعزيز للمحفظة وصل وتفاجأت نهاية اليوم ببيع وتسييل المحفظة مع أني قمت بتعزيزها بالمبلغ المطلوب، وأطالب بالرجوع إلى المكالمات المسجلة بيني وبين الموظفة، وكان التأكيد بيني وبينهم بأكثر من اتصال للتأكد من وصول المبلغ وتم تأكيده مع استفساري منهم بكفاية المبلغ من عدمه وأكدوا لي كفاية المبلغ المحول. وأيضاً مرفق لكم كشف من البنك يوضح فيه وقت تحويل المبلغ وأتوقع البنك لن يكون مدلس في أوقاته كما اتهمني محامي الشركة المدعى عليها بالتدليس إضافةً أنهم قاموا بالبدء بتسييل المحفظة الساعة (14:29) وهذا الوقت بعد تحويلي لمبلغ التغطية وحيث اتهمني محامي الشركة بالتدليس وأن المبلغ وصل الساعة (16:35) مرفق صور من الإيميلات المرسلة. وحيث أن هذا البيع العشوائي والغير مدروس من الشركة المدعى عليها تسبب لي بخسارة كبيرة حيث أنها قامت ببيع الأسهم بدون النظر إلى تكلفته وقيمته السوقية مما تسبب بخسارة مبلغ مالي كبير من قيمة تكلفة السهم حيث كانت مجموع خسارتي تقريباً فقط من هذه العمليات العشوائية مبلغ وقدره (491,981.62) ريال أربعمائة

وواحد وتسعون ألف وتسع مائة وواحد وثمانون ريال واثنان وستون هللة عدا خسارة المبلغ الذي تم بيعه فيه بالقيمة السوقية لحظة البيع حيث أن هذا المبلغ تم أخذه من قبل الشركة المدعى عليها لسداد هامش التغطية بدون أي وجه حق. وبناء على ما سبق ذكره وتوضيحه، وبيان عدم التزام الشركة المدعى عليها بالقوانين واللوائح الخاصة بهيئة السوق المالية ولا العقد المبرم بيننا، عليه فإنني أطالب بما يلي: 1 - نأمل منكم النظر في قضيتنا المرفوعة بعين الاعتبار ونطالب الشركة المدعى عليها التعويض عن الخسارة التي تسببت بها الشركة لنا من هذا التصرف العشوائي واللامبالاة من حجم الخسائر التي تسببوا بها علينا بسبب هذا التصرف وبإعادة كمية الأسهم التي تم التصرف بها وبيعها بدون وجه حق وإعادة المبلغ الذي تم أخذه من قبل الشركة المدعى عليها على أساس أنه مبلغ سداد هامش تغطية غير مستحق. 2 - أطلب من اللجنة الموقرة بالرجوع إلى كشف الحساب الاستثماري الفعلي بهيئة السوق المالية والتأكد من نسبة هامش التغطية الفعلي حسب تواريخ تسييل المحفظة لأنه سبق لنا رفع قضية قبل هذه القضية وعند الرجوع إلى الحساب الاستثماري تبين بأن هامش التغطية الفعلي يختلف عن هامش التغطية لدى الشركة المدعى عليها ويمكنكم الرجوع للقرار رقم (2821/ل/د1/2020م) لعام 1441هـ الصادر في الدعوى رقم (41/141) للاطلاع على فحواه وما أثبت من قبل اللجنة الموقرة باختلاف نسب التغطية ما بين كشف الحساب الاستثماري بهيئة السوق المالية والشركة المدعى عليها وحكمت اللجنة لصالحي وأفيدكم بأنه قد تم إدانة الشركة المدعى عليها بهذه القضية المذكورة ألفت انتباهكم بأنه لو بالأساس الشركة المدعى عليها لم تقم ببيع أسهم شركة (أ) في القضية المحكوم بها لصالحي السابق ذكرها لما وصلت حالة المحفظة إلى هوامش التغطيات التي ادعتها الشركة المدعى عليها وتسببت بكل هذه الخسائر للمحفظة".

وتم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ 1443/01/11هـ، مع طلب جوابها عنها.

وفي تاريخ 1443/02/03هـ وردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيل الشركة المدعى عليها - السابق تعريفه -، جاء فيها ما نصّه: "مذكرة جوابية على طلبات اللجنة الموقرة في دعوى/ المدعي ضد موكلتي الشركة المدعى عليها والمقيدة برقم (1442/490). استجابة لطلبات اللجنة الموقرة، نورد لسعادتكم جواب موكلتي على كل طلب بحسبه: أولاً: فيما يتعلق بطلب اللجنة الموقرة تقديم المستندات المثبتة لإشعار المدعي قبل عملية التسييل، مرفق لسعادتكم كشفا تفصيليا بالإشعارات المرسلة إلى المدعي وعلى جواله الرسمي المسجل لدى اتفاقية فتح الحساب الاستثماري والمعتمد بين الأطراف، مضمنا في كل رسالة نصها وتاريخها (مرفق 1) كما أنه من المهم إيضاحه جدا أن كتابة (30٪) في نص الرسالة (الإشعار) تعني من (29.51٪) إلى (29.99٪) من باب الجبر (Rounding Number)، أي في حال انخفاض النسبة عن (30٪) لجزء عشري أو مئوي على سبيل المثال فيتم كتابة (30٪) في رسائل الإشعار ولايعني ذلك أن وزن المحفظة مقابل التسهيلات هو

(30٪) بل أقل من (30٪) ولكن بجزء مئوي يسير ويوضحه المبلغ المطلوب تعزيز المحفظة به، وفي حال انخفاضه عن (29.50) مثلاً إلى (29.01٪) فتكون رسائل الإشعار (29.50٪)، وفي حال انخفاض النسبة لما بين (28.51٪) حتى نسبة (29٪) فتكون رسائل الإشعار (29٪)، وهكذا ولكن المبلغ المطلوب تعزيز المحفظة به يكون محدداً بدقة وبالريال في نص الإشعار، وهذه العملية هي ما تعرف بـ (Number Rounding)، والعبرة هي أن رسائل الإشعارات وردت للعميل المدعي واستلمها بشكل تعاقدي. ثانياً: فيما يتعلق بطلب اللجنة الموقرة بيان النسب المعتمدة التي تم عليها الاعتماد والاستدعاء والطلب من العميل بتغطية الهامش في (2019/12/02م، 2020/03/09م، 2020/03/12م، 2020/03/23م)، ووقت ذلك بالساعة والدقيقة، نرفق لسعادتكم ملفاً تفصيلياً فيه بيان وزن المحفظة قبل التسييل وبعده، بالتاريخ والساعة والدقيقة (مرفق 2). ثالثاً: فيما يتعلق بطلب اللجنة الموقرة كشف الحساب الاستثماري في التواريخ المشار إليها أعلاه، نرفق لسعادتكم المطلوب (مرفق 3). رابعاً: فيما يتعلق بطلب اللجنة الموقرة معايير التقييم المعتمدة لدى الشركة عند تقييم محفظة العميل، وتوضيح الآلية المعتمدة لدى الشركة في احتساب الأسهم كضمانات مقدمة من العميل، نرفق لسعادتكم المطلوب (مرفق 4)، (مرفق رقم 5). وفي حال رغبة سعادتكم لطلبات أخرى أو إيضاحات، فنحن على أتم الاستعداد بتوفيرها فوراً دون أدنى تأخير".

وتم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ 1443/02/05هـ، مع طلب جوابه عنها، فوردت الدائرة مذكرة جوابية منه في تاريخ 1443/02/15هـ، جاء فيها ما نصه: "أولاً: ما زلت أصر على شكواي التي تم رفعها لهيئة السوق المالية على الشركة المدعى عليها والتي بدورها حولتها للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية بشأن تسييل أسهم من محفظتنا الاستثمارية وتصرفها بالمحفظة الاستثمارية الخاصة بنا بطريقة عشوائية وغير احترافية مما تسبب لنا بخسارة كبيرة حيث تم تسييل هذه الأسهم دون الرجوع لنا وبطريقة غير نظامية ولا تطابق نظام هيئة سوق المال ولا العقد المبرم بيننا. ثانياً: أكتفي بردودي المرفوعة سابقاً على المذكرات السابقة. ثالثاً: حيث إن هذا البيع العشوائي والغير مدروس من الشركة المدعى عليها تسبب لي بخسارة كبيرة حيث أنها قامت ببيع الأسهم بدون النظر إلى تكلفته وقيمته السوقية مما تسبب بخسارة مبلغ مالي كبير من قيمة تكلفة السهم حيث كانت مجموع خسارتي تقريباً فقط من هذه العمليات العشوائية مبلغ وقدره (518,645.09) ريال خمسمائة وثمان عشر ألف وستمائة وخمسة وأربعون ريال وتسعة هللات عدا خسارة المبلغ الذي تم بيعه فيه بالقيمة السوقية لحظة البيع حيث أن هذا المبلغ تم أخذه من قبل الشركة المدعى عليها لسداد هامش التغطية بدون أي وجه حق. وإجمالي الخسائر المتسبب بها من قيمة التكلفة للأسهم (1,276,457) ريال. وبناءً على ما سبق رفعه وذكره وتوضيحه، وبيان عدم التزام الشركة المدعى عليها بالقوانين واللوائح الخاصة بهيئة السوق المالية ولا العقد المبرم بيننا، عليه فإنني أطالب بما يلي: 1. نأمل منكم النظر في قضيتنا المرفوعة بعين الاعتبار ونطالب الشركة المدعى عليها التعويض عن الخسارة التي تسببت بها الشركة لنا من هذا التصرف العشوائي

واللامبالاة من حجم الخسائر التي تسببوا بها علينا بسبب هذا التصرف وبإعادة كمية الأسهم التي تم التصرف بها وبيعها بدون وجه حق وإعادة المبلغ الذي تم أخذه من قبل الشركة المدعى عليها على أساس أنه مبلغ سداد هامش تغطية غير مستحق. 2. أطلب من اللجنة الموقرة بالرجوع إلى كشف الحساب الاستثماري الفعلي بهيئة السوق المالية والتأكد من نسبة هامش التغطية الفعلي حسب تواريخ تسييل المحفظة لأنه سبق لنا رفع قضية قبل هذه القضية وعند الرجوع إلى الحساب الاستثماري تبين بأن هامش التغطية الفعلي يختلف عن هامش التغطية لدى الشركة المدعى عليها ويمكنكم الرجوع للقرار رقم (2821/ل/د1/2020م) لعام 1441هـ الصادر في الدعوى رقم (41/141) للاطلاع على فحواه وما أثبت من قبل اللجنة الموقرة باختلاف نسب التغطية ما بين كشف الحساب الاستثماري بهيئة السوق المالية والشركة المدعى عليها وحكمة اللجنة لصالحي وأفيدكم بأنه قد تم إدانة الشركة المدعى عليها بهذه القضية المذكورة ألفت انتباهكم بأنه لو بالأساس الشركة المدعى عليها لم تقم ببيع أسهم شركة (أ) في القضية المحكوم بها لصالحي السابق ذكرها لما وصلت حالة المحفظة إلى هوامش التغطيات التي ادعتها الشركة المدعى عليها وتسببت بكل هذه الخسائر للمحفظة. 3. في جميع عمليات التسييل التي جرت على المحفظة كان يوجد بالمحفظة مبالغ مالية نقدية تقوم الشركة المدعى عليها بحجزها ولا يمكن الاستفادة منها وهذه المبالغ من المفترض أن تكون من إجمالي القيمة السوقية للمحفظة فهل الشركة المدعى عليها أخذت بعين الاعتبار هذه المبالغ وكانت محسوبة من ضمن نسبة هامش التغطية المطلوبة قبل عمليات التسييل التي قامت بها. 4. نأمل من فضيلتكم التعجيل في النظر بالقضية والحكم بها. 5. نأمل إثبات ماقام به محامي الشركة المدعى عليها بالمذكرة الجوابية الثانية باتهامي بالتدليس وقذفي بها حيث أنني أريد محاكمته عليها".

وتم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من هذه المذكرة في تاريخ 1443/02/21هـ، مع طلب جوابها عنها، فوردت الدائرة في تاريخ 1443/02/27هـ، مذكرة جوابية من وكيل الشركة المدعى عليها ـ السابق تعريفه ـ، جاء فيها ما نصّه: "مذكرة جوابية ثالثة رداً على دعوى المدعي ضد موكلتي الشركة المدعى عليها والمقيدة لدى أمانة اللجنة الموقرة برقم (1442/490) إشارة إلى الموضوع أعلاه، وإلى مذكرة المدعي المقدمة، عليه: نوجز الرد على مذكرة المدعي في البنود الآتية: أولاً: الأسانيد التعاقدية: 1. بموجب اتفاقية التداول المجاني بالهامش (يشار إليها فيما بعد بـ 'الاتفاقية') طلب المدعي من موكلتي تمويلاً بالهامش بمبلغ (700,000) ريال سعودي على المحفظة، وتضمن العقد في بنده (11 -طلب زيادة الهامش) 'يمكن للشركة المدعى عليها بناء على تقديرها أن توجه إلى العميل طلباً لاستيفاء الهامش إذا تحقق مستوى طلب زيادة الهامش المنصوص عليه في الملحق رقم (2) وفي هذه الحالة يجب على العميل خفض رصيد التسهيلات أو إيداع أصول إضافية كضمان لكي يتم استيفاء الهامش المتفق عليه خلال (5) أيام عمل'، إذاً العميل ملزم بتحقيق مستوى الهامش المتفق عليه خلال (5) أيام ولكنه لم يستجيب، وبالتالي فإن تسييل موكلتي لأي أصل من أصول

المدعي في محفظته الاستثمارية لرفع الانخفاض في نسبة استيفاء الهامش المتفق عليه إجراء متسق تماماً مع المادة التعاقدية أعلاه. 2. تضمن البند (13 - تغيير مستوى التغطية المطلوب، الفقرة ح) 'وقوع أي حدث يكون في تقدير الشركة المدعى عليها من شأنه إضعاف قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه بموجب هذه الاتفاقية، وتوجه الشركة المدعى عليها طلب زيادة الضمان إلى العميل ويحدد هذا الطلب المهلة الزمنية، والتي يتعين على العميل زيادة الهامش خلالها، على أن تكون هذه المهلة لأي طلب لزيادة الهامش وفقاً للبند (11) (5) أيام عمل'. إذًا العميل يعلم ويدرك أن المهلة الممنوحة له هي (5) أيام فقط طبقاً للعقد. 3. ورد في الملحق رقم (2 فقرة 2، مستوى طلب زيادة الهامش) 'يمكن للشركة المدعى عليها بناءً على تقديرها أن توجه إلى العميل طلبا ـ بحسب البند 16ـ لاستيفاء الهامش إذا انخفض رأس مال العميل عن (30٪) من قيمة الأصول الضامنة في محفظة/محافظ العميل'، إذًا العميل يعلم ويدرك وفقا للعقد بينهما أنه ملزم بتغطية الهامش المتفق عليه وهو 30٪ كحد أدنى. 4. تضمن البند (27 -إقرارات العميل فقرة ح) 'يؤكد العميل أنه قرأ وفهم قواعد سلوكيات السوق الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية ويتعهد بالتقيد والالتزام بهذه القواعد في جميع الصفقات المنفذة مع الشركة المدعى عليها.' إذًا العميل يعلم ويدرك أن إجراءات وصفقات الشركة المدعى عليها تتم وفقا لقواعد هيئة السوق المالية بالمملكة. 5. ورد في الملحق رقم (3 -بيان الإفصاح عن مخاطر التداول بالهامش بناء على متطلبات هيئة السوق المالية -فقرة 2 و4) 'يمكن للشركة المدعى عليها تنفيذ بيع قسري للأوراق المالية في حسابك/حساباتك، إذا انخفضت قيمة الأسهم في حسابك إلى أقل من نسبة هامش الضمان المطلوبة، أو نسبة هامش الضمان الأعلى التي تطبقها الشركة المدعى عليها، يمكن للشركة المدعى عليها بيع الأوراق المالية الموجودة في أي من حساباتك لديها لتغطية العجز في الهامش المحدد، وستكون وحدك مسؤولاً أيضاً عن أي عجز في الحساب بعد البيع'، وهذا ما عملت به موكلتي عند قيامها ببيع الأسهم مع التأكيد أن هذا الملحق يتماشى مع متطلبات هيئة السوق المالية. وقد سبق إرفاق العقد. ثانياً: التعليق على تسييل كل سهم بحسبه وشرح اتساقه مع بنود العقد تماماً: 1. جاء في نص مذكرة المدعي، تعليقاً على تسييل موكلتي لما مجموعه (1,624) في شركة (أ) قوله: 'وحتى في (5) أيام التي سبقت التسييل لم يصل الهامش إلى (25٪) حتى يحق لهم التصرف' وهذا الكلام إقرار صريح من المدعي بعلمه برسائل الإشعارات السابقة والتي استمرت لمدة (5) أيام وفيها التنبيه الصريح للمدعي بانخفاض الهامش والمبلغ الواجب تعزيز المحفظة به، وما دام أن المدعي قد أقر بنفسه أن الهامش قد انخفض لمدة (5) أيام سابقة لعملية التسييل وقد تلقى تلك الإشعارات ولكن اعتراضه أن نسبة (25٪) لم تتحقق، فإنه وبموجب بنود العقد المشار إليها تفصيلا أعلاه، فلا يجب على موكلتي الانتظار أكثر من (5) أيام حتى ينخفض الهامش إلى ما دون (25٪)، بل يجوز لها بموجب العقد، ما دام أن مدة (5) أيام قد تحققت، والهامش مستمر بالانخفاض والعميل متجاهل لهذه الرسائل، فيجوز لها حتما إجراء عملية التسييل لاستيفاء الهامش المنخفض تعاقدياً. وتأكيداً

على سلامة عملية التسييل للكمية المشار إليها أعلاه، نرفق لسعادتكم كشفاً تفصيلاً لمدة (5) أيام سابقة على عملية التسييل والذي أوضح بجلاء استمرار انخفاض نسبة الهامش عن (30٪) لمدة (5) أيام كاملة وتحديداً من تاريخ 2019/11/25م، حتى تاريخ 2019/12/01م، علماً بأن التسييل تم في 2019/12/02م، وأدع لسعادتكم التأمل في كشف وزن المحفظة أدناه:

MARGIN LIMIT	PORTFOLIO POSITION VALUE	CASH	CUSTOMER ASSET	MARGIN CALL	DATE CREATED	UPD TIME
450,000.00	559,958.84	-392,634.02	167,324.82	**(29.88%)**	**25-11-2019**	16:15:01
450,000.00	557,761.35	-392,634.02	165,127.33	**(29.61%)**	**26-11-2019**	16:15:04
450,000.00	554,654.68	-392,634.02	162,020.66	**(29.21%)**	**27-11-2019**	16:15:02
450,000.00	558,520.62	-392,634.02	165,886.60	**(29.70%)**	**28-11-2019**	16:15:01
450,000.00	560,175.22	-397,359.02	162,816.20	**(29.07%)**	**01-12-2019**	16:15:03

وبعد أن تمت عملية التسييل لاستيفاء الهامش المنخفض، تم إرسال إشعار للمدعي بذلك، وبالتالي تغير وزن المحفظة من النقص عن (30٪) بجزء مئوي إلى (30٪) تبعاً لعملية التعزيز بالبيع، وهذا الإشعار هو استناد المدعي للأسف، وهنا وقع الخلل والخطأ منه تحديداً.

وتأكيداً آخر نرفق أيضاً لسعادتكم وزن المحفظة الاستثمارية الشامل حتى تاريخ 2019/12/01م أدناه:

الشركة		عدد الأسهم	السعر السوقي للسهم	القيمة السوقية للأسهم
(ب)	(ب)	1,741.00	7.00	12,187.00
(ج)	(ج)	1,500.00	22.12	33,180.00
(ز)	(ز)	1,042.00	27.25	28,394.50
(د)	(د)	9,385.00	13.24	124,257.40
(ي)	(ي)	3,265.00	8.22	26,838.30
(أ)	(أ)	12,624.00	8.80	111,091.20

87,840.00	14.40	6,100.00	(هـ)	(هـ)
44,233.00	8.90	4,970.00	(و)	(و)
77,700.00	10.36	7,500.00	(ح)	(ح)
14,453.82	10.62	1,361.00	(ط)	(ط)
560,175.22	المبلغ الإجمالي للمحفظة بتاريخ 2019/12/01			
397,359.02	مبلغ التمويل بالهامش			
(29%)	نسبة التغطية			

فهل بعد هذا الإيضاح تقوم للمدعي أي قائمة؟. 2. بتاريخ 2020/03/08م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (26٪) وتم إرسال إشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلبت منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع موكلتي. 3. بتاريخ 2020/03/09م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى ما دون (25٪)، نظراً لانهيار السوق وقت جائحة كورونا، وعليه قامت موكلتي ببيع جزء من أسهم المدعي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة وفقاً للتفصيل التالي مع التأكيد على أهمية التأمل في الملحظ التالي للجدول أدناه:

نسبة تغطية الهامش قبل عملية التسييل	السعر	القيمة	الكمية	رمز الشركة	رقم الأمر	تاريخ العملية
(19%)	6.214	10,395.83	1673	- - -	---	09-03-2020
(20%)	21	10,500.00	500	- - -	- - -	09-03-2020
(21%)	7.742	23,227.18	3000	- - -	- - -	09-03-2020
(20%)	6.225	12,450.00	2000	- - -	- - -	09-03-2020
(20%)	13.38	13,380.00	1000	- - -	- - -	09-03-2020
(23%)	13.38	26,760.00	2000	- - -	- - -	09-03-2020
(22%)	11.515	15,948.88	1385	- - -	- - -	09-03-2020
(19%)	11.5	34,500.00	3000	- - -	- - -	09-03-2020
		147,161.89	المجموع			

وهنا ملحظ مهم: استند المدعي على رسالة الإشعار الواردة له من قبل موكلتي بتاريخ 2020/03/08م، ونصها التالي: "عزيزنا العميل نفيدكم بأن تسهيلات المحفظة رقم (- - -) قد وصلت إلى نسبة تغطية (26٪) والتي تتطلب إما تعزيز المحفظة بمبلغ (24,537.69) ريال أو

تسييل بعض الأسهم لديكم بمبلغ (81,792.30) ريال لتجاوز هذه النسب حسب اتفاقية التمويل إلى الحد الأدنى من التغطية المطلوبة، علماً بأن القيمة السوقية لإجمالي الأصول هي (545,004.17) ريال ومبلغ التسهيلات المستخدمة هو (406,040.61) ريال، ونعلمكم بأن المبالغ المقترحة أعلاه قد ترتفع إذا ما أنخفضت القيمة السوقية لإصولكم'. وتناسى العميل ماذا حصل في تاريخ 2020/03/09م تماماً، وهذا التاريخ يعتبر في أوج أزمة جائحة كورونا والتي هوى فيها المؤشر إلى مستويات دنيا، ولا أصدق من المستخرج الرسمي من شركة (تداول) والذي يوضح بجلاء الانخفاض الرهيب الذي مني به مؤشر السوق السعودي، حيث افتتح المؤشر منخفضا لأكثر من (400) نقطة في يوم 2020/03/09م وهوى معه الهامش الخاص بمحفظة المدعي الاستثمارية وكسر حاجز الـ (25٪)، وعندها وبموجب العقد، فلا يلزم الرجوع للمدعي وأخذ إذنه في التسييل من عدمه، بل قامت موكلتي بحقها التعاقدي وأجرت عملية التسييل اللازمة واستخدام حقها التعاقدي لا اكثر

Tadawul All Share Index (TASI)

DATE	OPEN	HIGH	LOW	CLOSE	VOLUME TRADED	VALUE TRADED (SAR)	NO. OF TRADES
2020/03/09	6,846.36	6,461.50	6,196.98	6,315.51	299,712,429	6,559,585,859.66	242,767
2020/03/08	7,467.52	7,027.98	6,835.33	6,846.36	312,015,361	7,182,548,377.29	240,968

(Liquidation Call)، مرفق لسعادتكم أدناه صورة مستخرجة من مؤشر السوق السعودي في يوم 2020/03/08م يوم إرسال الإشعار، وفي يوم 2020/03/09م يوم التسييل، وأدعكم تتأملون الأرقام كيف هوت بشكل جسيم:

وبعد أن تمت عملية التسييل لاستيفاء الهامش المنخفض، تم إرسال إشعار للمدعي بذلك، وبالتالي تغير وزن المحفظة من النقص عن (25٪) إلى ما فوق (25٪) تبعا لعملية التعزيز بالبيع، وهذا الإشعار هو استناد المدعي للأسف، وهنا وقع الخلل والخطأ منه تحديداً مرة أخرى، حيث جاء في نص كلام المدعي في مذكرته: Mحيث أنه في اليوم الذي تم فيه عملية تسييل الأسهم المذكورة أعلاه كانت نسبة التغطية أعلى من نسبة (25٪)U، وهذا إقرار صريح من المدعي بأن النسبة تغيرت مما دون (25٪) إلى ما فوق (25٪)، ومن الطبيعي حدوث ذلك بعد عملية التسييل وإلا فما فائدة قيام موكلتي بالتسييل أساساً؟. 4. بتاريخ 2020/03/10م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (29٪) وتم إرسال الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلب منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع الشركة المدعى عليها. 5. بتاريخ 2020/03/11م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (27٪) وكانت الشركة المدعى عليها ترسل إشعارات الاستدعاء بشكل يومي ولم يتخذ المدعي أي إجراء لتجاوز نسبة التغطية لمحفظته الحد

الأدنى من التغطية المطلوبة حسب الاتفاقية. 6. بتاريخ 2020/03/12م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (23٪)، ونظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب الشركة المدعى عليها بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، ووصول نسبة الهامش إلى التسييل الإجباري تعاقديا، قامت موكلتي ببيع (11,000) سهم من أسهم المدعي في شركة (أ) بقيمة (82,500) ريال سعودي لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة، مرفق أدناه لسعادتكم وزن المحفظة الاستثمارية الشامل بتاريخ 2020/03/11م:

الشركة	السعر السوقي للسهم	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم
(ج)	**20.60**	**1,000.00**	**20,600.00**
(ز)	**11.42**	**1,056.00**	**12,059.52**
(د)	**11.90**	**5,000.00**	**59,500.00**
(ي)	**7.66**	**3,265.00**	**25,009.90**
(أ)	**7.96**	**11,000.00**	**87,560.00**
(هـ)	**13.66**	**3,100.00**	**42,346.00**
(و)	**8.11**	**1,970.00**	**15,976.70**
(ح)	**11.00**	**7,500.00**	**82,500.00**
(ط)	**8.17**	**1,361.00**	**11,119.37**
المبلغ الإجمالي للمحفظة بتاريخ 2020/03/11 م			**356,671.49**
مبلغ التمويل بالهامش			**258,953.66**
نسبة التغطية			(27.40%)

ونرفق أيضا لسعادتكم نسبة تغطية الهامش تحديدا قبل عملية التسييل:

نسبة تغطية الهامش قبل عملية التسييل	السعر	القيمة	الكمية	رمز الشركة	رقم الأمر
(23%)	7.5	82,500.00	**11,000**	---	---
		82,500.00			

7. بتاريخ 2020/03/16م انخفضت نسبة تغطية الهامش لمحفظة المدعي إلى (27٪) وتم إرسال اشعارات التغطية للعميل عبر الإيميل والرسائل النصية ودخوله في مرحلة الاستدعاء وطلب منه إما تعزيز المحفظة أو تسييل جزءٍ منها لزيادة نسبة الهامش المطلوبة بموجب الاتفاقية، وذلك دون استجابة من المدعي، إخلالاً منه بالتزاماته التعاقدية مع موكلتي، وظلت نسبة التغطية لمحفظة المدعي منخفضة في مرحلة استدعاء الهامش التغطية لمدة (5) أيام عمل كاملة، وكانت موكلتي ترسل

إشعارات الاستدعاء بشكل يومي ولم يتخذ المدعي أي إجراء لتجاوز نسبة التغطية لمحفظته الحد الأدنى من التغطية المطلوبة حسب الاتفاقية، وتأكيدا على سلامة عملية التسييل لعدد (500) سهما في شركة (و)، وعدد (1,000) سهماً في شركة (ج)، نرفق لسعادتكم كشفاً تفصيلاً لمدة (5) أيام سابقة على عملية التسييل والتي أوضح بجلاء استمرار انخفاض نسبة الهامش عن (30٪) واستمرار ذلك الانخفاض لمدة (5) أيام كاملة وتحديدا من تاريخ 2020/03/16م، حتى تاريخ 2020/03/22م، علما بأن التسييل تم في 2020/03/23م، وأدع لسعادتكم التأمل في كشف وزن المحفظة أدناه:

PORTFOLIO POSITION VALUE	CASH	CUSTOMER ASSET	MARGIN CALL	DATE CREATED	UPD TIME
241,327.12	-176,495.68	64,831.44	**(26.86%)**	**16-03-2020**	16:15:05
243,953.46	-175,495.68	68,457.78	**(28.06%)**	**17-03-2020**	16:15:02
240,815.06	-175,495.68	65,319.38	**(27.12%)**	**18-03-2020**	16:15:01
244,256.75	-175,495.68	68,761.07	**(28.15%)**	**19-03-2020**	16:15:04
241,757.74	-175,495.68	66,262.06	**(27.41%)**	**22-03-2020**	16:15:01

ونظراً لاستمرار تجاهل المدعي لطلب موكلتي من المدعي بتعزيز المحفظة أو تسييلها للمحافظة على هامش التغطية النظامي، قامت موكلتي بتاريخ 2020/03/23م عند تمام الساعة (2:31) مساءً ببيع (500) سهم من أسهم المدعي في شركة (و) بقيمة (3,850) ريال سعودي وبيع (1,000) سهم من أسهم المدعي في شركة (ج) بقيمة (18,340) ريال سعودي عند تمام الساعة (2:30) مساءً، لرفع مستوى هامش التغطية للحد الأدنى من التغطية المطلوبة. 8. جاء في نص مذكرة المدعي ما قوله: "وحتى في يوم التسييل قمت بتحويل مبلغ قدره (6,000) ريال في تمام الساعة (12:00) ظهراً وتفاجأت في نهاية اليوم بعملية التسييل". الرد: هنا يظهر جلياً الخلل من قبل المدعي، فعملية التسييل تمت في تمام الساعة (2:30) مساءً وتمام الساعة (2:31) مساءً وبعد تجاوز مدة (5) أيام عمل، بينما عملية إيداع مبلغ التحويل تمت حقيقة في تمام الساعة (4:35:11) مساءً، ناهيكم عن أن المبلغ لا يكفي للتعزيز، إضافة إلى أن (5) أيام قد تجاوزها المدعي، والتحويل البنكي من قبل المدعي يجب أن يكون خلال (5) أيام وليس بعدها طبقاً لبنود العقد، وعليه فعملية التسييل سليمة تعاقدياً:

الوقت	التاريخ	رقم العميل	عملية	رمز الشركة	الكمية	القيمة	السعر	الشركة
14:29:55	**3/23/2020**	---	بيع	- -	**1,000**	**18,340.08**	**18.34**	(ج)

14:30:49	3/23/2020	- - -	بيع	---	500	3,805.00	7.61	(و)
16:35:11	3/23/2020	- - -	تحويل نقدي			6,000.00		-

9. أورد المدعي في مذكرته الجوابية مستنداً يفيد بتاريخ وتوقيت عملية تحويله البنكي، وفي حقيقة الأمر هذا المستند دليل عليه وليس له، حيث أن عملية التحويل من بنك إلى بنك في عام 2020م كانت تستغرق وقتاً أطول من الحاضر، أي قبل اعتماد نظام تحويلات (سريع) بين البنوك السعودية، وهو ما وقع فيه المدعي من خلل وتم كشفه بحمد الله وعلى لسان المدعي نفسه، والعبرة سعادتكم ليست بتاريخ التحويل بل بتاريخ ورود الحوالة فعلياً لحساب المدعي الاستثماري لدى موكلتي، ومعلوم أن الحوالات البنكية بين الحساب الجاري والحساب الاستثماري تستغرق ساعات على عكس الحوالة بين الحسابات الجارية وهذا العرف مستفيض ومعلوم بين البنوك والمؤسسات المالية والتجربة خير برهان، فضلاً عن أن الحوالة وردت بعد انتهاء (5) أيام التعاقدية مما يغنينا عن الخوض فيها أساساً. (مرفق 1 ذات مستند التحويل الذي أرفقه المدعي والتعليق عليه) 10. استمر المدعي في عملية التشكيك بسلامة التسييل ووجود مبالغ مالية في محفظته الاستثمارية كان من المفترض حسابها ضمن الأصول وجميع ما ذكر هو كلام مرسل فقد تم حساب جميع أصول العميل في مقابل أصول الشركة كضمانات للعميل دون استقصاء أي منها نهائياً، وعلى ذلك تم إرسال الإشعارات بوضوح. 11. استدلال المدعي بالسابقة القضائية الخاصة به استدلال في غير محله، فحال الدعوى هنا مختلف تماماً عن حال الدعوى تلك وملابساتها، وقياسه قياس مع الفارق الجسيم. بناءً على ما سبق عرضه وتقريره أعلاه من إخلال المدعي بالتزاماته التعاقدية ولإقراراته المتناثرة لصالح موكلتي، ونظراً لانعدام أركان المسؤولية الموجبة للتعويض (الخطأ، الضرر، العلاقة السببية) وعدم قيامها بأي وجه من الوجوه بحق موكلتي، وبالتالي عدم وجود مسوغ شرعي ونظامي لاستحقاق التعويض، لاسيما مع التزام موكلتي بأحكام الاتفاقية ونظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية وقواعد السلوك ومراعاة الأصول والأعراف السائدة في الأسواق المالية وإخلال المدعي بالتزاماته التعاقدية تجاه موكلتي، فلا وجه لما طالب به المدعي من تعويض. الطلبات: أولاً: الحكم برد الدعوى لعدم قيامها على سبب صحيح من الشرع والنظام ولانتفاء المسؤولية. ثانياً: الحكم بأتعاب المحاماة البالغة (150.000) ريال لإلجاء موكلتي لهذه الدعوى الغير سليمة شرعاً ونظاماً".

وفي تاريخ 1443/03/07هـ خاطبت الدائرة الشركة المدعى عليها بطلب تزويدها بكشف للحساب الاستثماري العائد للمدعي بالإضافة إلى كشف لمحفظة المدعي الاستثمارية خلال الفترة من تاريخ 2019/11/25م حتى 2019/12/02م، وخلال الفترة من تاريخ 2020/03/08م إلى تاريخ 2020/03/23م، تبين أسهم جميع الشركات التي يمتلكها المدعي، والقيمة السوقية لهذه الأسهم، والوزن النسبي لأسهم هذه الشركات، والسيولة النقدية المتوافرة في الحساب الاستثماري والتي على أساسها قامت الشركة باحتساب نسبة حد التصفية، فوردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيل الشركة المدعى عليها في تاريخ 1443/03/14هـ، جاء فيها ما نصّه: "أولاً: فيما يتعلق بطلب

اللجنة الموقرة كشف الحساب الاستثماري للمدعي للفترة من 2019/11/25م إلى 2019/12/02م، والفترة من 2020/03/08م، إلى 2020/03/23م، موضحاً فيه التفصيل حسب الإحالة الواردة إلينا من مقام اللجنة الموقرة، عليه نرفق لسعادتكم التالي: 1. كشف حساب استثماري تفصيلي للفترتين المطلوبة. 2. تقييم للمحفظة الاستثمارية للفترتين المطلوبة مضمناً فيه كشف الحساب النقدي. 3. ملف (اكسيل شيت) للفترتين المطلوبة، موضح فيه بدقة (الوزن النسبي للشركات) والقيمة السوقية للأسهم، ومراكز الأسهم قبل التسييل وبعد التسييل. 4. يوضح كشف الحساب الاستثماري بالتفيصل مدى صحة ادعاء العميل بوجود سيولة نقدية ترفع نسبة هامش التغطية من عدمها، وهو ما يستحيل عقلاً ومنطقاً بل وواقعا، ولكنها محاولة من محاولات المدعي لتضليل اللجنة الموقرة. وفي حال رغبة سعادتكم لطلبات أخرى أو كشوف أو بيانات، فموكلتي على أتم الاستعداد لتلبيتها عند طلبكم".

ولاستكمال جوانب الدعوى، خاطبت الدائرة شركة السوق المالية السعودية (تداول)، في تاريخ 1443/02/19هـ، بطلب تزويدها بكشف حركة محفظة المدعي الاستثمارية، وكشف يبين حركة حساب مركز المدعي على جميع أسهم الشركات من تاريخ 2019/11/25م حتى 2020/03/31م، فوردت الدائرة إفادتها في تاريخ 1443/02/27هـ، مرافقاً لها المطلوب.

كذلك خاطبت الدائرة شركة السوق المالية السعودية (تداول)، في تاريخ 1443/02/20هـ، بطلب تزويدها بسجل نشاط الشركات المدرجة التالية: (شركة (ب)، شركة (ج)، شركة (د)، شركة (أ)، شركة (هـ)، شركة (و)، شركة (ز)، شركة (ح)، شركة (ط)، شركة (ي) وذلك في الأيام التي تم تسييل محفظة المدعي فيها، في تاريخ 2019/12/02م، وتاريخ 2020/03/09م، وتاريخ 2020/03/12م، وتاريخ 2020/03/23م، فوردت الدائرة إفادتها في تاريخ 1443/02/23هـ، مرافقاً لها المطلوب.

وفي ضوء ما سبق، قررت الدائرة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرارٍ فيها.

الأسباب

حيث إن موضوع الدعوى هو خلاف بين مستثمر وإحدى مؤسسات السوق المالية في شأن اتفاقية تداول بالهامش، فإن هذه الدعوى تُعَدُّ من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة المقرر بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/30) والتاريخ 1424/06/02هـ وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنَّه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابات الطرفين بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، وبالاطلاع على السجلات الواردة لها من شركة السوق المالية السعودية (تداول)، تبين لها أن دعوى المدعي تتمثل في أنه يمتلك محفظة استثمارية لدى الشركة المدعى عليها برقم (- - -)، وأنه في تاريخ 1438/06/07هـ الموافق 2017/03/06م أبرم مع الشركة المدعى عليها اتفاقية (التداول المجاني بالهامش)، ويعترض على قيام الشركة المدعى عليها بتسييل محفظته الاستثمارية بشكل عشوائي

وبيع الأسهم التي يملكها دون النظر إلى تكلفتها وقيمتها السوقية، وذلك في تاريخ 2019/12/02م، وتاريخ 2020/03/09م، وتاريخ 2020/03/12م، وتاريخ 2020/03/23م، بالمخالفة لأنظمة السوق المالية ولوائحها التنفيذية ولما تضمنته الاتفاقية المبرمة بينهما، مما أدى إلى تحمله خسائر بمبلغ قدره (491,981.62) ريالاً، ويطالب بالتعويض عن هذه الخسائر، وإعادة المبالغ التي استقطعتها الشركة المدعى عليها منه لسداد هامش التغطية، وقد دفع وكيل الشركة المدعى عليها بأن كامل عمليات التسييل التي قامت بها موكلته في التواريخ محل الدعوى كانت بسبب انخفاض الأصول الضامنة للتسهيلات الممنوحة للمدعي عن نسبة (30٪) المتطلبة بموجب الاتفاقية محل الدعوى، ولعدم استجابة المدعي لطلبات رفع هامش التغطية المرسلة له قبل التسييل من قِبل الشركة المدعى عليها، مما يكون معه تسييل محفظة المدعي متسقاً مع الاتفاقية محل الدعوى، وطالب برد دعوى المدعي والتعويض عن أتعاب المحاماة.

وحيث إن أساس دعوى المدعي يتمثل في مطالبته بالتعويض عن الخسائر التي لحقت به نتيجةً لما ينسبه إلى الشركة المدعى عليها من قيامها بتسييل محفظته بالمخالفة لأحكام نظام السوق المالية ولوائحه، ولما تضمنته الاتفاقية المبرمة بينهما.

وحيث تنص الفقرة (أ) من المادة (45) من لائحة الأشخاص المرخص لهم على أنه: " أ) لا يجوز للشخص المرخص له تنفيذ صفقة بهامش تغطية مع عميل، أو لحسابه مالم يكن العميل قد وافق على شروط تقديم الخدمات التي يجب أن تنص بالتحديد على الآتي: 1) الظروف التي يجوز فيها الطلب من العميل توفير هامش التغطية، 2) تفصيل لطريقة توفير هامش التغطية، 3) تفصيل للخطوات التي يحق للشخص المرخص له اتخاذها إذا عجز العميل عن توفير هامش التغطية المطلوب، بما في ذلك طريقة أو طرق إبلاغ العميل بطلب التغطية. 4) أنه ممكن أن يؤدي عجز العميل عن الوفاء بطلب هامش التغطية إلى قيام الشخص المرخص له بإغلاق مركز العميل الاستثماري بعد فترة زمنية يحددها الشخص المرخص له، وأن للشخص المرخص له حق إغلاق المركز الاستثماري في جميع الأحوال بعد مرور (5) أيام على عجز العميل عن الوفاء. 5) أي حالات، عدا العجز عن توفير هامش التغطية، يمكن أن تؤدي إلى إغلاق مركز العميل الاستثماري دون إبلاغه مسبقاً بذلك"، فإنه وفقًا لمقتضى المادة سالفة الذكر، فإن الاتفاقية بين مؤسسة السوق المالية والعميل تنظم أحكام وإجراءات طلب واستيفاء هامش التغطية.

وحيث إنه باطلاع الدائرة على الاتفاقية محل الدعوى والمعنونة بـ (اتفاقية التداول المجاني بالهامش)، ثبت لها أن الحد الأقصى للتسهيلات الممنوحة للمدعي مبلغ قدره (700,000) ريال، على أن يمثل رأسمال المدعي ما لا يقل عن (50٪) من قيمة التسهيلات المتوفرة في محفظة المدعي أيهما أقل، وأن للمدعى عليها حق طلب استيفاء الهامش إن انخفض رأسمال المدعي عن نسبة (30٪) من قيمة الأصول الضامنة في محفظته على أن يستوفي المدعي الهامش خلال (5) أيام من تاريخ طلبها ذلك، وأن لها حق التصفية دون الرجوع إلى المدعي متى ما انخفض رأسمال المدعي إلى (25٪) من قيمة الأصول الضامنة المتوافرة في محفظته.

وحيث إنه بدراسة الدائرة لأوراق الدعوى، وللسجلات الواردة لها من شركة السوق المالية السعودية (تداول)، التي تُبين موجودات وحركة نشاط محفظة المدعي وحسابه الاستثماري خلال

الفترة من تاريخ 2019/11/25م حتى تاريخ 2020/03/31م، وتُبين كذلك نشاط الشركات المدرجة التي يملك المدعي فيها أسهمًا خلال فترة النزاع، تَبين لها الآتي:

أولاً: تسييل محفظة المدعي في تاريخ 2019/12/02م:

باطلاع الدائرة على المستندات المقدمة من المدعي رفق مذكرته الجوابية الواردة إلى الدائرة في تاريخ 1443/01/10هـ، المشتملة على صور من رسائل البريد الإلكتروني التي قامت الشركة المدعى عليها بإرسالها إليه في تاريخ 2019/11/25م، و2019/11/26م، و2019/11/27م، و2019/11/28م، و2019/12/01م، تبين للدائرة أن الشركة المدعى عليها قامت بإشعار المدعي من عبر البريد الالكتروني بانخفاض هامش التغطية قبل (5) أيام عمل من تاريخ التسييل في تاريخ 2019/12/02م، وطلبت منه دعم محفظته لرفع هامش التغطية للمستوى المطلوب.

وباطلاع الدائرة على كشف محفظة المدعي، تبين لها أن تقييم محفظته في نهاية يوم الاثنين 2019/11/25م، كان كالآتي:

الشركة	كمية الأسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ب)	1,741	6.80	11,838.80
(ج)	1,500	22	33,000
(ز)	1,042	27.55	28,707.10
(د)	9,385	13.34	125,195.90
(ي)	3,265	8.24	26,903.60
(أ)	12,624	8.80	111,091.20
(هـ)	6,100	14.30	87,230
(و)	4,970	8.70	43,239
(ح)	7,500	10.40	78,000
(ط)	1,361	10.84	14,753.24
المجموع	49,488		559,958.84

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	559,958.84
الرصيد النقدي	0.00
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	559,958.84
قيمة التسهيلات	392,634.02
قيمة الضمانات	167,324.82
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(٪29.88)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي في نهاية يوم الاثنين 2019/11/25م، انخفضت إلى ما نسبته (29.88٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪).

كما تبين للدائرة بأن تقييم محفظة المدعي في نهاية يوم الثلاثاء 2019/11/26م، كان كالآتي:

الشركة	كمية الاسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ب)	1,741	6.92	12,047.72
(ج)	1,500	22.38	33,570
(ز)	1,042	27.50	28,655
(د)	9,385	13.20	123,882
(ي)	3,265	8.35	27,262.75
(أ)	12,624	8.75	110,460
(هـ)	6,100	14.10	86,010
(و)	4,970	8.72	43,338.40
(ح)	7,500	10.40	78,000
(ط)	1,361	10.68	14,535.48
المجموع	49,488		557,761.35

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	557,761.35
الرصيد النقدي	0.00
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	557,761.35
قيمة التسهيلات	392,634.02
قيمة الضمانات	165,127.33
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(29.60%)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي في نهاية يوم الثلاثاء 2019/11/26م انخفضت إلى ما نسبته (29.60٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪).

كذلك تبين للدائرة أن تقييم محفظة المدعي في نهاية يوم الأربعاء 2019/11/27م كان كالآتي:

الشركة	كمية الاسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ب)	1,741	6.85	11,925.85
(ج)	1,500	22.18	33,270

(ز)	1,042	27.25	28,394.50
(د)	9,385	13.14	123,318.90
(ي)	3,265	8.23	26,870.95
(أ)	12,624	8.70	109,828.80
(هـ)	6,100	14.10	86,010
(و)	4,970	8.79	43,686.30
(ح)	7,500	10.26	76,950
(ط)	1,361	10.58	14,399.38
المجموع	49,488		554,654.68

وعليه، فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	554,654.68
الرصيد النقدي	0.00
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	554,654.68
قيمة التسهيلات	392,634.02
قيمة الضمانات	162,020.66
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(29.21%)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي في نهاية يوم الأربعاء 2019/11/27م انخفضت إلى ما نسبته (29.21٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪).

كذلك تبين للدائرة أن تقييم محفظة المدعي في نهاية يوم الخميس 2019/11/28م كان كالآتي:

الشركة	كمية الاسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ب)	1,741	6.92	12,047.72
(ج)	1,500	22.20	33,300
(ز)	1,042	27.10	28,238.20
(د)	9,385	13.22	124,069.70
(ي)	3,265	8.24	26,903.60
(أ)	12,624	8.80	111,091.20
(هـ)	6,100	14.10	86,010
(و)	4,970	8.88	44,133.60
(ح)	7,500	10.44	78,300

(ط)	1,361	10.60	14,426.60
المجموع	49,488		558,520.62

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	558<520.62
الرصيد النقدي	0.00
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	520,62,558
قيمة التسهيلات	392,634.02
قيمة الضمانات	165,886.60
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(29.70%)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي في نهاية يوم الخميس 2019/11/28م انخفضت إلى ما نسبته (29.70٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪).

كذلك تبين للدائرة أن تقييم محفظة المدعي في نهاية يوم الأحد 2019/12/01م، كان كالآتي:

الشركة	كمية الاسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ب)	1,741	7.00	12,187
(ج)	1,500	22.12	33,180
(ز)	1,042	27.25	28,394.50
(د)	9,385	13.24	124,257.40
(ي)	3,265	8.22	26,838.30
(أ)	12,624	8.80	111,091.20
(هـ)	6,100	14.40	87,840
(و)	4,970	8.90	44,233
(ح)	7,500	10.36	77,700
(ط)	1,361	10.62	14,453.82
المجموع	49,488		560,175.22

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	**560,175.23**
الرصيد النقدي	**0.00**
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	**560,175.23**

قيمة التسهيلات	397,359.02
قيمة الضمانات	162,816.20
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(29.06%)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي في نهاية يوم الأحد 2019/12/01م انخفضت إلى ما نسبته (29.06٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪).

كذلك تبين للدائرة بأن تقييم محفظة المدعي قبل التسييل في تاريخ 2019/12/02م، في تمام الساعة (14:03:20)، كان كالآتي:

الشركة	كمية الأسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ب)	1,741	7.10	12,361.10
(ج)	1,500	21.86	32,790
(ز)	1,042	27.20	28,342.40
(د)	9,385	13.14	123,318.90
(ي)	3,265	8.24	26,903.60
(أ)	12,624	8.79	110,964.96
(هـ)	6,100	14.34	87,474
(و)	4,970	8.90	44,233
(ح)	7,500	10.78	80,850
(ط)	1,361	10.68	14,535.48
المجموع			561,773.44

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	561,773.44
الرصيد النقدي	0
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	561,773.44
قيمة التسهيلات	397,359.02
قيمة الضمانات	164,414.42
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(29.26%)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي قبل التسييل في تاريخ 2019/12/02م، في تمام الساعة (14:03:20)، انخفضت إلى ما نسبته (29.26٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب

الاتفاقية (30٪)، وعليه قامت الشركة المدعى عليها ببيع (1,624) سهماً من أسهم شركة (أ) بسعر (8.72) ريالاً للسهم، وبقيمة إجمالية قدرها (14,154.15) ريالاً، ليصبح صافي المبلغ المودع في حساب المدعي بعد خصم العمولة وضريبة القيمة المضافة هو (14,154.15) ريالاً، وتصبح نسبة الضمانات بعد التسييل (30.32٪).

وحيث يتضح مما سبق أن الشركة المدعى عليها قد أشعرت المدعي قبل (5) أيام عمل من عملية التسييل بانخفاض الأصول الضامنة عن نسبة (30٪)، وحيث لم يقدم المدعي للدائرة ما يثبت قيامه بأي إجراء من شأنه رفع هامش التغطية للنسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية المبرمة وهي (30٪)، وحيث إن نسبة الضمانات قبل تسييل المحفظة كانت تقل عن (30٪) من قيمة التسهيلات الموجودة في محفظة المدعي، فإن تسييل الشركة المدعى عليها لمحفظة المدعي في تاريخ 2019/12/02م كان وفقاً لأحكام الاتفاقية محل الدعوى المبرمة بين المدعي والشركة المدعى عليها.

ثانياً: تسييل محفظة المدعي في تاريخ 2020/03/09م:

وحيث إنه باطلاع الدائرة على المستندات المقدمة من المدعي رفق مذكرته الجوابية الواردة للدائرة في تاريخ 1443/01/10هـ، والمتضمنة نسخة من رسالة البريد الإلكتروني التي قامت الشركة المدعى عليها بإرسالها إلى المدعي في تاريخ 2020/03/08م، تبين لها أن الشركة المدعى عليها قامت بإشعار المدعي بانخفاض هامش التغطية إلى نسبة (26٪)، وطلبت منه دعم محفظته لرفع هامش التغطية للمستوى المطلوب.

وحيث إنه باطلاع الدائرة على كشف محفظة المدعي، تبين لها أن تقييم محفظته قبل يوم التسييل في نهاية يوم الأربعاء 2020/03/08م كان كالآتي:

الشركة	كمية الأسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ج)	1,500	22.02	33,030
(ز)	1,056	12.52	13,221.12
(د)	9,385	12.72	119,377.20
(ي)	3,265	7.99	26,087.35
(أ)	11,000	8.43	92,730
(ب)	3,673	6.90	25,343.70
(هـ)	6,100	14.86	90,646
(و)	4,970	8.60	42,742
(ح)	7,500	11.98	89,850
(ط)	1,361	8.80	11,976.80
المجموع	49,810		545,004.17

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	545,004.17
الرصيد النقدي	0
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	545,004.17
قيمة التسهيلات	406,040.61
قيمة الضمانات	138,963.56
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(٪25.49)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي في نهاية يوم الأربعاء 2020/03/08م انخفضت إلى ما نسبته (25.49%)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪).

كذلك تبين للدائرة بأن تقييم محفظة المدعي قبل التسييل في تاريخ 2020/03/09م، في تمام الساعة (10:00:48)، كان كالآتي:

الشركة	كمية الأسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ج)	**1,500**	**21.00**	**31,500**
(ز)	**1,056**	**11.28**	**11,911.68**
(د)	**9,385**	**11.52**	**108,115.20**
(ي)	**3,265**	**7.20**	**23,508**
(أ)	**11,000**	**7.59**	**83,490**
(ب)	**3,673**	**6.22**	**22,846.06**
(هـ)	**6,100**	**13.40**	**81,740**
(و)	**4,970**	**7.80**	**38,766**
(ح)	**7,500**	**10.80**	**81,000**
(ط)	**1,361**	**7.92**	**10,779.12**
المجموع			**493,656.06**

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	**493,656.06**
الرصيد النقدي	**0**
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	**493,656.06**
قيمة التسهيلات	**406,040.61**
قيمة الضمانات	**87,615.45**

نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(17.74%)

وحيث إن الشركة المدعى عليها دفعت في ممارسة حقها في عمليات التسييل بالاتفاقية المبرمة بين الطرفين، وحيث إنه باطلاع الدائرة على البند (الثاني عشر) من الاتفاقية المشار إليها تبين أنه تضمن حق الشركة المدعى عليها في تصفية محفظة المدعي دون الرجوع له متى ما انخفض رأسمال المدعي إلى (25٪) من قيمة الأصول الضامنة المتوفرة في محفظته، وحيث إن الأصول الضامنة قد انخفضت في تاريخ 2020/03/09م، لما نسبته (17.74٪)، فقد قامت الشركة المدعى عليها في الفترة ما بين الساعة (10:00:48) حتى الساعة (10:06:19) ببيع (500) سهم من أسهم شركة (ج) بسعر (21.00) ريالاً للسهم وبقيمة إجمالية قدرها (10,500) ريال، و(4,385) سهماً من أسهم شركة (د) بسعر (11.46) ريالاً للسهم، وبسعر(11.50) ريالاً للسهم، وبقيمة إجمالية قدرها (50,307.50) ريالات، و(3,673) سهماً من أسهم شركة (ب) بسعر (6.21) ريالات للسهم، وبسعر (6.22) ريالات للسهم، وبقيمة إجمالية قدرها (22,829.33) ريالاً، و(3,000) سهم من أسهم شركة (هـ) بسعر (13.38) ريالاً للسهم وبقيمة إجمالية قدرها (40,140) ريالاً، و(3,000) سهم من أسهم شركة (و) بسعر (7.74) ريالات للسهم وبقيمة إجمالية (23,220) ريالاً، ليصبح صافي المبلغ المودع في حساب المدعي بعد خصم العمولة وضريبة القيمة المضافة هو (146,922.03) ريالاً، وتصبح نسبة الضمانات بعد التسييل (25.14٪)، وبالتالي فإن ما قامت به الشركة المدعى عليها من تسييل تم وفقاً للاتفاقية محل الدعوى.

ثالثاً: تسييل محفظة المدعي في تاريخ 2020/03/12م:

وحيث إنه باطلاع الدائرة على المستندات المقدمة من المدعي رفق مذكرته الجوابية الواردة للدائرة في تاريخ 1443/01/10هـ، والمتضمنة نسخة من رسالة البريد الإلكتروني التي قامت الشركة المدعى عليها بإرسالها إلى المدعي في تاريخ 2020/03/11م، تبين لها أن الشركة المدعى عليها قامت بإشعار المدعي بانخفاض هامش التغطية إلى نسبة (27٪)، وطلبت منه دعم محفظته لرفع هامش التغطية للمستوى المطلوب.

وحيث إنه باطلاع الدائرة على كشف محفظة المدعي، تبين لها أن تقييم محفظته قبل يوم التسييل في نهاية يوم الأربعاء 2020/03/11م كان كالآتي:

الشركة	كمية الأسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ج)	1,000	20.60	20,600
(ز)	1,056	11.42	12,059.52
(د)	5,000	11.90	59,500
(ي)	3,265	7.66	25,009.90
(أ)	11,000	7.96	87,560
(هـ)	3,100	13.66	42,346
(و)	1,970	8.11	15,976.70

(ح)	7,500	11.00	82,500
(ط)	1,361	8.17	11,119.37
المجموع	35,252		356,671.49

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	356,671.49
الرصيد النقدي	0
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	356,671.49
قيمة التسهيلات	258,953.66
قيمة الضمانات	97,717.83
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(27.39%)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي في نهاية يوم الأربعاء 2020/03/11م انخفضت إلى ما نسبته (27.39٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪).

كذلك تبين للدائرة أن تقييم محفظة المدعي قبل التسييل في تاريخ 2020/03/12م، في تمام الساعة (10:07:56)، كان كالآتي:

الشركة	كمية الأسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ج)	**1,000**	**19.40**	**19,400**
(ز)	**1,056**	**10.94**	**11,552.64**
(د)	**5,000**	**11.20**	**56,000**
(ي)	**3,265**	**7.16**	**23,377.40**
(أ)	**11,000**	**7.50**	**82,500**
(هـ)	**3,100**	**12.50**	**38,750**
(و)	**1,970**	**7.50**	**14,775**
(ح)	**7,500**	**10.36**	**77,700**
(ط)	**1,361**	**7.54**	**10,261.94**
المجموع			**334,316.98**

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	**334,316.98**
الرصيد النقدي	**0**
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	**334,316.98**

قيمة التسهيلات	**258,953.66**
قيمة الضمانات	**75,363.32**
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	**(22.54%)**

وحيث إن الشركة المدعى عليها دفعت في ممارسة حقها في عمليات التسييل بالاتفاقية المبرمة بين الطرفين، وحيث إنه باطلاع الدائرة على البند (الثاني عشر) من الاتفاقية المشار إليها تبين أنه تضمن حق الشركة المدعى عليها في تصفية محفظة المدعي دون الرجوع له متى ما انخفض رأس مال المدعي إلى (25٪) من قيمة الأصول الضامنة المتوفرة في محفظته، وحيث إن الأصول الضامنة قد انخفضت في تاريخ 2020/03/12م لما نسبته (22.54٪)، فقد قامت الشركة المدعى عليها ببيع (11,000) سهم من أسهم شركة (أ) بسعر (7.50) ريالات للسهم، وبقيمة إجمالية قدرها (82,500) ريال، ليصبح صافي المبلغ المودع في حساب المدعي بعد خصم العمولة وضريبة القيمة المضافة هو (82,458.01) ريال، وتصبح نسبة ضمانات المدعي بعد التسييل (31٪)، وبالتالي فإن ما قامت به الشركة المدعى عليها من تسييل في تاريخ 2020/03/12م تم وفقا للاتفاقية محل الدعوى.

رابعًا: تسييل محفظة المدعي في تاريخ 2020/03/23م:

وحيث إنه باطلاع الدائرة على المستندات المقدمة من المدعي رفق مذكرته الجوابية الواردة إلى الدائرة في تاريخ 1443/01/10هـ، والمتضمنة صورًا من رسائل البريد الإلكتروني التي قامت الشركة المدعى عليها بإرسالها إلى المدعي في تاريخ 2020/03/16م، و2020/03/17م، و2020/03/18م، و2020/03/19م، و2020/03/21م، تبين لها أن الشركة المدعى عليها قامت بإشعار المدعي بانخفاض هامش التغطية قبل (5) أيام عمل من تاريخ التسييل في تاريخ 2020/03/23م، وطلبت منه دعم محفظته لرفع هامش التغطية للمستوى المطلوب.

وحيث إنه باطلاع الدائرة على كشف محفظة المدعي، تبين لها أن تقييم محفظته في نهاية يوم الإثنين 2020/03/16م كان كالآتي:

الشركة	كمية الاسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ج)	1,000	18.50	18,500
(ز)	1,056	9.77	10,317.12
(د)	5,000	10.64	53,200
(ي)	3,265	7.10	23,181.50
(هـ)	3,100	12.74	39,494
(و)	1,970	7.58	14,932.60
(ح)	7,500	9.46	70,950
(ط)	1,361	7.90	10,751.90

المجموع	24,252		241,327.12

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	241,327.12
الرصيد النقدي	0
اجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	241,327.12
قيمة التسهيلات	176,495.68
قيمة الضمانات	64,831.44
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(26.86%)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي في نهاية يوم الاثنين 2020/03/16م انخفضت إلى ما نسبته (26.86٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪).

كذلك تبين للدائرة أن تقييم محفظة المدعي في نهاية يوم الثلاثاء 2020/03/17م كان كالآتي:

الشركة	كمية الاسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ج)	1,000	18.52	18,520
(ز)	1,056	9.90	10,454.40
(د)	5,000	10.90	54,500
(ي)	3,265	7.12	23,246.80
(هـ)	3,100	12.56	38,936
(و)	1,970	7.78	15,326.60
(ح)	7,500	9.60	72,000
(ط)	1,361	8.06	10,969.66
المجموع	24,252		243,953.46

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	243,953.46
الرصيد النقدي	0
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	243,953.46
قيمة التسهيلات	175,495.68
قيمة الضمانات	68,457.78
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(٪28.06)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي في نهاية يوم الثلاثاء 2020/03/17م انخفضت إلى ما نسبته (28.06٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪).

كذلك تبين للدائرة أن تقييم محفظة المدعي في نهاية يوم الأربعاء 2020/03/18م كان كالآتي:

الشركة	كمية السهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ج)	1,000	18.62	18,620
(ز)	1,056	9.81	10,359.36
(د)	5,000	10.60	53,000
(ي)	3,265	7.14	23,312.10
(هـ)	3,100	12.30	38,130
(و)	1,970	7.72	15,208.40
(ح)	7,500	9.47	71,025
(ط)	1,361	8.20	11,160.20
المجموع	24,252		240,815.06

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	240,815.06
الرصيد النقدي	0
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	240,815.06
قيمة التسهيلات	175,495.68
قيمة الضمانات	65,319.38
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(27.12٪)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي في نهاية يوم الأربعاء 2020/03/18م انخفضت إلى ما نسبته (27.12٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪).

كذلك تبين للدائرة أن تقييم محفظة المدعي في نهاية يوم الخميس 2020/03/19م كان كالآتي:

الشركة	كمية الأسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ج)	1,000	19.24	19,240
(ز)	1,056	10.06	10,623.36
(د)	5,000	10.88	54,400
(ي)	3,265	7.18	23,442.70

(هـ)	3,100	12.46	38,626
(و)	1,970	7.73	15,228.10
(ح)	7,500	9.54	71,550
(ط)	1,361	8.19	11,146.59
المجموع	24,252		244,256.75

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	244,256.75
الرصيد النقدي	0
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	244,256.75
قيمة التسهيلات	175,495.68
قيمة الضمانات	68,761.07
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(٪28.15)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي في نهاية يوم الأربعاء 2020/03/19م انخفضت إلى ما نسبته (28.15٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪).

كذلك تبين للدائرة أن تقييم محفظة المدعى في نهاية يوم الأحد 2020/03/22م كان كالآتي:

الشركة	كمية الأسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ج)	1,000	18.90	18,900
(ز)	1,056	10.12	10,686.72
(د)	5,000	10.62	53,100
(ي)	3,265	7.08	23,116.20
(هـ)	3,100	12.48	38,688
(و)	1,970	7.78	15,326.60
(ح)	7,500	9.47	71,025
(ط)	1,361	8.02	10,915.22
المجموع	24,252		241,757.74

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	**241,757.74**
الرصيد النقدي	**0**
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	**241,757.74**

قيمة التسهيلات	175,495.68
قيمة الضمانات	66,262.06
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(٪27.40)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي في نهاية يوم الأحد 2020/03/22م انخفضت إلى ما نسبته (27.40٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪).

كذلك تبين للدائرة أن تقييم محفظة المدعي قبل التسييل في تاريخ 2020/03/23م، في تمام الساعة (14:29:55)، كان كالآتي:

الشركة	كمية الأسهم	سعر السهم	قيمة الموجودات
(ج)	1,000	18.36	18,360
(ز)	1,056	9.86	10,412.16
(د)	5,000	11.68	58,400
(ي)	3,265	6.86	22,397.90
(هـ)	3,100	12.00	37,200
(و)	1,970	7.69	15,149.30
(ح)	7,500	9.30	69,750
(ط)	1,361	7.94	10,806.34
المجموع			242,475.70

وعليه فإن نسبة انخفاض الضمانات كما يأتي:

قيمة الموجودات	242,475.70
الرصيد النقدي	0
إجمالي قيمة الأصول (نقد+أسهم)	242,475.70
قيمة التسهيلات	175,495.68
قيمة الضمانات	66,980.02
نسبة الضمانات من قيمة الأصول (نسبة التغطية)	(27.62%)

وبالتالي فإن نسبة الضمانات في محفظة المدعي قبل التسييل في تاريخ 2020/03/23م، في تمام الساعة (14:29:55) ، انخفضت إلى ما نسبته (27.62٪)، أي أقل من النسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية (30٪)، وعليه قامت الشركة المدعى عليها ببيع (1,000) سهم من أسهم شركة (ج) بسعر (18.34) ريالاً للسهم، وبقيمة إجمالية قدرها (18,340) ريالاً، و(500) سهم من أسهم شركة (و) بسعر (7.60) ريالات للسهم، وبقيمة إجمالية قدرها (3,800) ريال، ليصبح صافي المبلغ المودع في حساب المدعي بعد خصم العمولة وضريبة القيمة المضافة هو (22,128.73) ريالاً، وتصبح نسبة الضمانات بعد التسييل ما نسبته (30.42٪).

وحيث يتضح مما سبق أن الشركة المدعى عليها قد أشعرت المدعي قبل (5) أيام عمل من عملية التسييل بانخفاض الأصول الضامنة عن نسبة (30٪)، وحيث لم يقدم المدعي للدائرة ما يثبت قيامه بأي إجراء من شأنه رفع هامش التغطية للنسبة المطلوبة بموجب الاتفاقية المبرمة وهي (30٪)، وحيث أن نسبة الضمانات قبل تسييل المحفظة كان تقل عن (30٪) من قيمة التسهيلات، فإن تسييل الشركة المدعى عليها لمحفظة المدعي في تاريخ 2020/03/23م، جرى وفقًا لأحكام الاتفاقية محل الدعوى.

وحيث إن المسؤولية ـ وفقاً للقواعد العامة ـ لا تقوم إلا بتوفر أركانها الثلاثة، من خطأ وضرر وعلاقة سببية تربط بينهما، ومتى توافرت هذه الأركان قامت المسؤولية ورُتبت آثارها المتمثلة في تعويض المتضرر، وحيث يتضح من الحيثيات المشار إليها في أسباب هذا القرار أن الشركة المدعى عليها قامت بتسييل محفظة المدعي بناءً على ما تملكه من حق بموجب أحكام الاتفاقية المبرمة مع المدعي نتيجةً لانخفاض الأصول الضامنة للتسهيلات محل الدعوى عن النسبة المطلوبة، دون أن يقوم بأي إجراء من شأنه رفع نسبة هذه الأصول للنسبة المطلوبة، وحيث لم يقدم المدعي للدائرة ما يثبت خطأ الشركة المدعى عليها، فإنه يتعذر على الدائرة بحث مسؤوليتها في شأن ما ينسبه إليها في هذه الدعوى.

أما ما أثاره المدعي من قيام الشركة المدعى عليها بتسييل محفظته دون النظر إلى تكلفتها وقيمتها السوقية، فيجاب عنه بأن البند (الثاني عشر) من الاتفاقية محل الدعوى أعطى المدعى عليها الحق ـ وفقاً لتقديرها ـ في تحديد الأصول التي تُعرض للبيع من أجل الحفاظ على حقوقها، مما يتعين معه على الدائرة الالتفات عنه.

وأما ما طالب به وكيل الشركة المدعى عليها من تعويض موكلته عن أتعاب المحاماة، فيجاب عن ذلك بأن المدعي مارس حقه في المطالبة بما يظنه حقاً له في مواجهة الشركة المدعى عليها، الأمر الذي ترى معه الدائرة عدم الاستجابة لهذا الطلب.

ولما تقدمَ مِن أسبابٍ، وبعدَ المداولةِ نظاماً، قَرَرت الدائرة الآتي:

رفض طلبات الطرفين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.